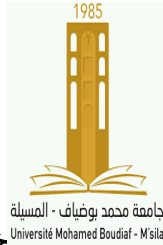


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التسيير

مخصص الاقتصاد دولي

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان:

مساهمة التجارة الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

اشراف الأستاذ:

اعداد الطالب:

قشي حبيبة

أرفيس مروان

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ.د لقليطي الأخضر
مشرفا	أستاذ محاضراً	أ. قشي حبيبة
مناقشا	أستاذ التعليم العالي	أ.د غربي حمزة

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا يقودني شرف الوفاء والاعتراف بالجميل أن أتقدم بعظيم الامتنان إلى كل من كان لي سندا ودعما في انجاز هذا العمل، فمن علمني حرفا كنت له عبدا...

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	شكر وتقدير
	الاهداء
	فهرس المحتويات
2	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية	
6	تمهيد
7	المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية
7	المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها
11	المطلب الثاني : أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها
13	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
16	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية
16	المطلب الأول : النظريات الكلاسيكية
22	المطلب الثاني : النظريات النيوكلاسيكية
24	المطلب الثالث : النظريات الحديثة في التجارة الدولية
28	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الاطار النظري للتنمية الاقتصادية	
30	المبحث الأول : ماهية التنمية الاقتصادية
30	المطلب الأول : تعريف التنمية الاقتصادية وكذا النمو الاقتصادي
32	المطلب الثاني : أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية
33	المطلب الثالث : سياسات التنمية الاقتصادية
38	المبحث الثاني : طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية
38	المطلب الأول : نظرية التجارة والتنمية الاقتصادية
39	المطلب الثاني : التجارة الخارجية كالية النمو
40	المطلب الثالث : مساهمات التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

42	خلاصة الفصل
الفصل الثالث : تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة	
44	مقدمة الفصل
45	المبحث الأول : تاثير التجارة الخارجية على التنمية والبيئة
45	المطلب الأول : التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية
49	المطلب الثاني : تاثير التجارة الخارجية على البيئة
51	المطلب الثالث : تاثير السياسات البيئية على التجارة الخارجية
55	المبحث الثاني : دور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة
55	المطلب الأول : اثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة
61	المطلب الثاني : أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الدول النامية
64	خلاصة الفصل
66	خاتمة
68	قائمة المصادر و المراجع

مقدمة

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً ومحورياً في دفع عجلة التنمية في اقتصاديات الدول، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأنشطة الصناعية للبلد، وخلق قيمة مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمتها هي أيضا في التنمية من خلال عوامل إنتاج التي تتبعها ما يعني تحسينا للهياكل القاعدية وزيادة الإنتاجية، أي زيادة في دخول الحكومات والأفراد وخلق فرص للعمل وبالتالي تقليص معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة وهذا ما يعني في مجمل القول تأثيرها على مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية.

ونظراً للدور الفعال للتجارة الخارجية في مختلف المجالات فقد سعت كل دولة إلى انتهاج سياسة تجارية ملائمة لظروفها الاقتصادية بغية الحفاظ على التوازن المالي وتحقيقا للنمو الاقتصادي والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تنمية اقتصادها وهذا من خلال الانفتاح والاهتمام بالتجارة الخارجية، فإن ما يميز سياسة التجارة الخارجية للجزائر هو اعتمادها بشكل كبير على قطاع النفط، إذ أن الميزان التجاري يتأثر بشكل مباشر بتطورات أسعار المحروقات من جهة وكذا مدى نجاعة الإجراءات التنموية الرامية إلى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات من جهة أخرى.

عرفت الجزائر تزايد هاماً في إيراداتها المالية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط الجزائرية المسجلة خلال الألفية الثالثة، حيث سطرت الجزائر نحو برامج تنموية مختلفة في جميع القطاعات لاسيما السياحة والفلاحة والصناعة ... الخ، الذي يكمن هدفها في إنعاش الاقتصاد الجزائري والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ويكون تأثير البرامج التنموية على الناتج الداخلي الخام من خلال العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يتأثر بها النمو الاقتصادي.

مما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التجارة الخارجية في تحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تتمثل في:

ما مفهوم التجارة الخارجية وما هي أسباب قيامها ؟

ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وما هي أهم استراتيجياتها؟

ما هو تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة ؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم التجارة الخارجية في تحسين قطاع الميزان التجاري في الجزائر .
- تساهم التجارة الخارجية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الجزائر .

أسباب الدراسة:

- الميول الشخصية للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية.
- يعتبر موضوع التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من أهداف المهمة، التي تستقطب كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية.
- أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تساهم التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناءً على ذلك، يعتمد الاقتصاد الجزائري على التصدير الأحادي أي على قطاع المحروقات، وبالتالي على نمو قطاع المحروقات وتنويعه، وذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع محرك لبقية القطاعات الأخرى.

أهداف الدراسة:

- معرفة مدى مساهمة التجارة الخارجية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.
- التعرض للنظريات التي تحاول تفسير قيام التجارة الخارجية.
- معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الافتراضات تم اعتماد النهج الوصفي بهدف استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده، وكذلك اعتماد النهج التاريخي من خلال مراجعة مراحل البرنامج التنموي، كما تم اعتماد النهج التحليلي من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية في التطبيق الجانبي.

صعوبات الدراسة

- عدم وجود نظام معلومات موحد للإحصائيات في الاقتصاد الجزائري
- قلة المراجع وصعوبة الوصول إليها

هيكل الدراسة:

قسم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية والمبحث الثاني النظريات المفسرة للتجارة الخارجية .

الفصل الثاني: بدأ التطرق إلى مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية وفي المبحث الثاني طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة والذي قسم إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول تأثير التجارة الخارجية على التنمية والبيئة، وفي المبحث الثاني دور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية

أن التجارة الخارجية دوراً أساسياً في الاقتصاد فهي توفر له كل ما يحتاجه من سلع وخدمات نادرة من خلال عملية الاستيراد وفي نفس الوقت تتمكن من التخلص مما لديه من فائض من خلال تحويل هذه المنتجات إلى الأسواق الخارجية عن طريق عملية التصدير، فتطورها يعتمد بشكل أساسي على كفاءة الجهاز الإنتاجي سواء من ناحية جودة المنتجات المختلفة أو الأسعار التنافسية التي توفرها للمتعاملين، وكذلك التجارة الخارجية تدرس العلاقات الاقتصادية بين دول العالم، وتتألف من حركات الأشخاص الذين يمثلون الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وقد تتجه إلى الأفكار والنظريات المفسرة لعالم التجارة الخارجية ودوافعها باعتبارها المكون الرئيسي للعلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل، فهي تقع جميعها في تناقض مع العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة.

في هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفاهيم حول التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية في حد سواء، فالتجارة الخارجية تربط بين الدول والمجتمعات ببعضها البعض، ويعد التبادل التجاري بيبين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيره اليوم، فلا يمكن لدولة ما إن تستقل باقتصادها عن بقية العالم، كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها واستيراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والنهوض بها أولوية كل الدول سواء المتقدمة والنامية على حد سواء، من خلال هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية وكذا تبيان أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية.

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

تعددت الصيغ التعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، ومن أهم التعاريف نذكر: عرفت تاريخياً بأنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات والملاحظ إن هذا التعريف اقتصر على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهل مكونات التجارة الخارجية، حيث ركز فقط على الإطار العام لمفهوم التجارة المتمثل بتبادل الصادرات والواردات.¹

كما عرفت التجارة الخارجية أيضاً بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص في دراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".²

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية على أنها تمثل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية

¹ حسام على داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص 13.

² محمد أحمد السريقي التجارة الخارجية دار الجامعية، مصر، 2009، ص 8.

- تبادل السلع المادية تشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف مصنعة والسلع الوسطية.
- تبادل الخدمات التي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحية وغيرها.
- تبادل النقود تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل، كما تشمل
- القروض الدولية.
- تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر، بالإضافة إلى الهجرة.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التجارة الخارجية على أنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف التبادل.

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة، إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة. ويترتب على تلك العملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية والتي يترتب عليها فيما بعد أهمية اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمعات ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي: ³

1. لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول، وهذا يوجد الكثير من الأرباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة ومن ذلك نستطيع القول إن التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي، وقد تزايدت الأرباح والأموال المحصلة من التجارة الخارجية بسبب زيادة الطلب على السلع بجميع أنواعها الضرورية والكمالية.

2. تعد التجارة الخارجية مصدر أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة لامتلاكها السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل

³ عطا الله الزبون تجارة خارجية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 17-18

والاستثمار، كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء، فمن المعروف أنه كلما أدت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة والدولة.

3. يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية الاستثمارية والاستهلاكية على مستوى الفرد والمجتمع، ويعمل على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء الأنشطة الاقتصادية الجذابة، أو الاستهلاكية والخدماتية، وذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير واستيراد السلع.

4. ينجم عن التجارة الخارجية عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة أي ما يسمى بالإنفاق الجاري، فمن خلال عوائد الصادرات يمكن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والتي تظل بعيدة المنال، ولكن بسبب ضعف الدعم المادي في الدولة، تظل تلك المشاريع خارج نطاق التنفيذ التي تطمح إلى تحقيقها في تلك الدولة والتي تشكل في أغليبيتها بداية لعهد اقتصادي جديد وتتجاهل تلك الظاهرة بشكل كبير في الدول التي تصل إليها، والتي تحتوي على مواد أولية كبيرة تذهب إلى أسواق خارجية بأسعار معقولة، وتعود سلعاً مصنعة إلى الدول التي تأتي منها.

5. محاولة الدول من خلال التجارة الخارجية لتكون نوعاً من التوازن في الاقتصاد، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على تحقيق توازن مع الواردات، وخاصة إذا كانت تلك الواردات تنمو بشكل مضطرب

6. كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث توازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات وما يحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وليس التوازن إذا كان التوازن مع الصادرات، فهي تعتبر مصدراً لإنتاج الأموال التي تتوقف لصد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية كما تعمل على التوازن النقدي بين السلع والخدمات وبين التدفق النقدي داخل الدولة. وتكمن أيضاً في أهمية التجارة الخارجية في الآتي:⁴

7. تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في معظم الاقتصاديات الدولية حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محلياً من خلال نشاط الاستيراد وتصريف ما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير.

⁴ وسيلة السبي، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019، ص 101-102.

8. قد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية والإقليمية من خلال العقود الأخيرة إلى زيادة حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما يضاعف من تأثير التجارة على المحاصيل الاقتصادية المختلفة لمعظم دول العالم. ولعل أحد أهم خصائص التجارة الخارجية إلى إمكانية كسب المال في جميع الدول من التجارة دون أن يخسر أحد وذلك لما تركه من عمل إيجابي على الكفاءة والرفاهية الاقتصادية.

9. تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تعمل على زيادة رفاهية البلد من خلال توسيع قاعدة الخيارات فيما يتعلق بمجالات الاستهلاك والاستثمار.

10. كما تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً أساسياً على قدرة الدولة والنجاح والتنافس في السوق الدولي وذلك للارتباط بهذا المؤشر بالإمكانات المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك على الميزان التجاري.

11. إن الدول التي تظهر تعيش في انخفاض الاستثمارات والخروج من دائرة الفقر يمكن للتجارة الخارجية أن تتعب دوراً هاماً وذلك عن طريق تشجيع الصادرات وما ينتج عن ذلك من مكاسب جديدة في صورة دخول رؤوس الأموال تؤدي إلى زيادة الاستثمارات والربح والرفاهية الاقتصادية.

ثالثاً: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

نود هنا أن نستعرض أهم أسباب اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية:⁵

1. تقوم التجارة الداخلية بين أفراد وحدات اقتصادية تضمنهم حدوداً سياسية واحدة، وبالتالي تكون دولة ذات قانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة. في حين أن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد ووحدات مرتبطة لدول مختلفة في كل منها قوانين وتقاليد ونظمها التجارية.

2. إن الأفراد ينتمون إلى وحدات سياسية مختلفة ويخضعون لقوانين وقواعد متباينة، فلكل دولة سياساتها الاقتصادية التي تتبعها والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية والتي تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم. وبالتالي فإنهم عادةً ما يحرصون على عدم التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تحرص على معاملة الأجانب في جمهورية الكونغو الديمقراطية بخلاف ذلك الذي يتعامل به أصحابها.

⁵ محمد موسى حر عريقات، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 235

3. اختلاف طبيعة الأسواق من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرًا واضحًا على التبادل التجاري الدولي، واختلاف الأسواق بين الدول، مما يؤدي إلى اختلاف أدواقهم وميولهم وطباعهم وبيئتهم، مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات، بالإضافة إلى تباين الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية. فالبعد الجغرافي وما ينتج عنه من ارتفاع تكلفة النقل والإجراءات الإدارية التي تتعرض لها تحولات عبر الحدود السياسية (مثل الشهادات الصحية التي تثبت خلوها من العوائق من الآفات أو الحواجز الاقتصادية أو السياسية مثل الحواجز الجمركية أو تصاريح الاستيراد والتصدير) كلها عوامل تفصل الأسواق عن بعضها.

4 اختلاف الوحدات النقدية والنظم المصرفية بين الدول يعتبر عاملاً رئيسياً من عوامل التفرقة بين الدول، كل دولة لها جهاز مالي ومصرفي وطني يعتمد على الأخرى.

اختلاف قدرة عوامل الإنتاج عند الانتقال من العمل إلى رأس المال والموارد الطبيعية، لا يتوقع أن ينشأ داخل البلد الواحد اختلافات في أسعار السلع لا تبررها احتياجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج. أما إذا انتقلنا إلى المستوى الدولي، فنلاحظ أن عوامل الإنتاج تعني بالجمود النسبي من حيث قابليتها للتنقل. وينشأ عن هذا الجمود وجود اختلاف في أسعار السلع المختلفة، بل واختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى. وهذا يرجع بشكل أساسي إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة واليسر التي تنتقل بها من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا من شأنه أن يخلق اختلافًا واضحًا في تكلفة إنتاج السلع والخدمات وبالتالي اختلافًا في الأسعار، وهذا يعتبر من أهم العوامل التي تفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها

أولاً: أسباب قيام التجارة الخارجية

ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى تجذير المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، حيث إن دولة ما لا تستطيع إن تكفي ذاتيًا بصورة شاملة ولمدة طويلة، من خلال أنها لا تستطيع إن تنتج كل ما تحتاجه وذلك لأن الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تمكنها من ذلك، ومن هنا تظهر أهمية مبدأ التخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الاقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع لكن بتكلفة مرتفعة مما يجعل الاستيراد مفضلاً.⁶

⁶ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص ص 15-16.

ويمكن تلخيص أهم أسباب التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- 1- تحقيق الاكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كلياً نظراً لعدم التوزيع المتكافئ للعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- 2- التخصص الدولي: لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكليف أقل أو بكفاءة عالية.
- 3- اختلاف تكاليف الإنتاج: بعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافع لتجارة بينها وبذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- 4- اختلاف ظروف الإنتاج: بعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب إن تخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.⁷
- 5- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى: ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لسوء الكفاءة الإنتاجية، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.
- 6- اختلاف الميول والأذواق: الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة، حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية من الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها.
- 7- الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالمياً.⁸

⁷ موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 17.

⁸ حسام على داوود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثانياً: أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز هذه الأهداف بما يلي:⁹

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ أن التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج القومي مما ينعكس على وضع العمال، وتوفير السلع الضرورية والأساسية وعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي وتخفيض مساهمة الدولة، وزيادة البطالة وتدهور مستوى معيشة الأفراد.
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً، وبالتالي على سبيل المثال، يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التصدير وزيادة الدخول والناتج
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف معقولة، فإن هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضاً، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بغرفة طعام وصيد الأسماك والمهمة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض السلع التي يمكن إنتاجها محلياً، ولكن تكون تكاليف إنتاجها أعلى من تكلفة استيرادها وهنا تلعب الإجراءات الحكومية دوراً في هذا المجال ويحقق هذا الوضع غالباً في الدول التي تأتي.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء هيكل البنية التحتية.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول التي تأتي للعبور الأمني، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان التي تأتي.
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها مع الاختلال والتوازن في موازين المدفوعات.
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الدولية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية الدولية وسماتها المميزة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثر في التجارة الخارجية

⁹ نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012 ص21 - ص22

هناك العديد من العوامل التي تأثر في حركة واتجاه التجارة الخارجية نذكر منها:

المناخ والظروف الطبيعية: قد يؤدي المناخ والظروف الطبيعية السائدة في بلد ما، إلى إن يتخصص في إنتاج أنواع معين من الزراعات التي تتلاءم مع تربته أو مناخه ... الخ، حيث إن المناخ له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة إلا إن هذا العامل بدء يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي والتكنولوجيا، فقد أصبح من الممكن القيام بتغيرات مصطنعة في مناخ الدولة ليتلاءم مع الظروف المناسبة للإنتاج.¹⁰

وفرة الموارد : تشكل الموارد بجميع أنواعها أحد أهم العناصر التي تدخل في التجارة الخارجية لأي دولة، وتوافر هذه الموارد على ارض الدولة يعني إمكانية تصديرها إلى الدول الأخرى، إما في حال عدم توافرها فهي بحاجة لاستيرادها من الدول الأخرى، وفي الحالتين تدخل هذه الموارد في التجارة الخارجية للدولة، وتتضمن الموارد عادة الموارد الزراعية وخامات المعادن والطاقة، وكذلك المنتجات الصناعية.¹¹

العامل السياسي : يلعب العامل السياسي دور كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية، فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الاضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.

اختلاف الأذواق : تنشأ الاختلافات في الأذواق ما بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثلا: اختلاف العادات والتقليد الاجتماعية، واختلاف الأديان والعقائد أو اختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والاتجاهات الثقافية ومعرفة الأفراد بتلك الاختلافات ورغبتهم في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لاستبدال بعض السلع التي اعتدوا عليها بسلع الأجنبية، فيؤدي ذلك إلى حركية في الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.¹²

- انتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمال.

¹⁰ محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان ، 2010، ص 14

¹¹ عبد الرؤوف رهبان، الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق العدد 3-4، 2013، من 518.

¹² د خالد احمد على محمود، تجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2019، ص ص 31

- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلاً هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
- درجة التقدم الاقتصادي ففي حالة الرواج يزداد الطلب على العمال.

- رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون يتبع المعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالمياً يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

- التكنولوجيا: إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة ويوفر الجهد، التكاليف الوقت الجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور المنظمات الدولية والانفتاح الاقتصادي كلها عوامل أثرت على التجارة الخارجية.¹³

- تكاليف النقل: إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، إذ أنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج ومن ثم إلى الثمن. وعلى ذلك، فإن الدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والموانئ تمكنها توسيع نطاق تصريف منتجاتها مقارنة بدولة أخرى لا تنهياً لها نفس الظروف، ذلك لأن تكاليف النقل البحري أو النهري تقل كثيراً عن تكاليف النقل الجوي أو البري، لهذا فإن نفقات النقل تلعب دوراً هاماً في التجارة الدولية فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطين الدولي للصناعة، فالتوطين يتم بالقرب من الأسواق أو بالقرب من أماكن توافر المواد الأولية أو بالقرب من مصادر الطاقة، والهدف من هذا التوطين هو خفض تكاليف النقل المؤثرة على أثمان السلع.¹⁴

- مستوى التنمية الاقتصادية: حيث يلعب هذا العامل دوراً في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصاً على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في الاقتصاد المتطور والمتقدم وذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث أنه يتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.

¹³ نعيمة زريمي التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة تلمسان 2010/2011، ص 8

¹⁴ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي: هذه الأوضاع تعيش في الاقتصاد المحلي والعالمي فالإقتصاد المحلي المتكامل ترتقي صناعته فهي بحاجة إلى سلاح خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات كما أن الطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية من حيث استيراد كميات من سلع ما، ذات استهلاك واسع، أما بالنسبة للاقتصاد العالمي الخارجي، فإن تغيير الطلب بزيادة مثل من وظيفة تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية أخرى على استهلاكها من جهة أخرى.¹⁵

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

توجد عدة نظريات تجارية دولية وتختلف حسب وجهة نظر كل اقتصادي، لذلك من خلال هذا البحث سوف نتطرق إلى أهم نظريات التجارة الخارجية التي لا تزال طبقة بشكل ما في التبادل الدولي إلى يومنا هذا، ومن أجل ذلك قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة مطالب، حيث إن المطلب الأول يشمل نظريات التجارة الخارجية للمدرسة الكلاسيكية، النظرية الجديدة الكلاسيكية والمطلب الأخير حول النظرية الحديثة للتجارة الخارجية.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة انطلاق في تحليل وتفسير تطور نظرية التجارة الدولية بحيث لم يكن للتجارين من قبل نظرية منفصلة لهذا المجال، وكانوا يرون أن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة (ذهب وفضة ولا تقاس بما يمتلكه من موارد أساسية كالأرض ووسائل الإنتاج والعنصر البشري والثروات الطبيعية وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرين الكلاسيك آراء التجارين واعتقدوها بشدة ودعا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق ميزة نسبة من نتائج عملية الإنتاج والتبادل.

وفي النظرية الكلاسيكية تميز ثلاث اتجاهات وتتمثل فيما يلي:

أولاً: نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث (1723-1790)

¹⁵ كمال شدن، سبل ترقية التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2018) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

أكاديمي في العلوم التجارية تخصص مالي وتجاري دولي، جامعة مسيلة 2018/2019، ص 16

تعد نظرية الميزة المطلقة أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهي للاقتصاد آدم سميث من خلال كتابه بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم سنة 1776. هذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين البلدان والأقاليم حيث الإمكانيات الإنتاجية¹⁶، تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تسمح بإنتاجها بكافة تكاليفها بسلعة أخرى أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج¹⁷ ومن هنا يمكن القول بأن كل دولة تنتج سلعة تتفوق في إنتاجها، ويركز إنتاجها على هذه السلع، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاج لإشباع السلع الداخلية، مقابل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي تكون إنتاجها غير ملائمة لها أو التي لا تسمح بإنتاجها

مطلقاً، وقد اعتبر سميث إن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم

فإن السلعة ستبادل بعضها وفقاً لنسبة ساعات العمل المستخدمة لإنتاجها¹⁸.

وعليه فإن هذه النظرية تقوم على الفرضيات الرئيسية التالية¹⁹:

- قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة.
- تعود التجارة الخارجية بالفائدة على جميع أطراف التبادل الدولي، أي إن الفائدة التي تعود من اتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل.
- إن التجارة الخارجية تساهم في تحقيق والتراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي.
- تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة، وليس على النفقات النسبية لكل سلع بين الدولتين لكي تقوم التجارة الخارجية.

ولنهم مبدأ الميزة المطلقة الناجمة عن الفروق التكاليف المطلقة نفترض المثال التالي:

¹⁶ راند فاضل جويد النظرية الحديثة في التجارة الخارجية مجلة الدراسات التاريخية والحضارية مجلة علمية محكمة مجلد 5 العدد 17، 2013

¹⁷ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 36.37

¹⁸ مريم طنبني، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017، ص 28.

¹⁹ محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

نفترض أن هناك دولتين الجزائر وتونس، وإنهما ينتجان سلعتين هما قمح وخشب على التوالي، وان ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالآتي:

جدول (1): نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل

الدولة	السلعة	قمح	خشب
الجزائر		3سا	1سا
تونس		2سا	4سا

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال المثال أن كل من الجزائر وتونس تنتج إحدى السلعتين بكفاءة أكبر من الدولة الأخرى، بحيث أن الجزائر تنتج وحدة واحدة من الخشب بتكلفة حقيقية مقدارها 1 ساعة عمل بينما تنتج تونس بمقدار 4 ساعات عمل للوحدة الواحدة، وتنتج الجزائر وحدة واحدة من القمح بمقدار 3 ساعات عمل بينما تونس تنتج وحدة واحدة من القمح بمقدار ساعتين وعليه من مصلحة الجزائر أن تختص في إنتاج الخشب لأنها تملك فيه ميزة مطلقة وبأقل تكلفة، ومن مصلحة تونس أن تختص في إنتاج القمح لأنها تنتج سلعة القمح بأقل تكلفة ممكنة.

وعليه الجزائر ستحقق فائض في إنتاج الخشب وتونس في إنتاج القمح وعليه يقوم التبادل بين تونس والجزائر وتحقق النظرية التي تعتمد على تبادل التجارة الخارجية.

ثانيا : نظرية النفقات النسبية دافيد ريكاردو (1772-1823)

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنجليزي " دافيد ريكاردو " (1772-1823) بالرد على نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث، وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية 1817 "الاقتصاد السياسي والضرائب". في الفصل السابع منه عن قانون الميزة النسبية، وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس باستطاعة كل الدول أن تكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج، ففي كثير من الدول وخاصة في الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعتها، وفي هذه الحالة لا يمكن استخدام نظرية الميزة المطلقة لتفسير قيام التبادل التجاري،

ويعتبر ريكاردو أن السبب الرئيسي في قيام التجارة الخارجية هو اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع من دولة لأخرى.

ومن أجل تصحيح الخلل القائم في نظرية التكاليف المطلقة ارتأى ريكاردو ضرورة ما يسمى بالتكاليف النسبية في عملية التبادل، فنظرية التكاليف النسبية تؤكد على ضرورة تخصص دولة ما في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية أي أقل تكلفة ممكنة مقارنة بالتكاليف النسبية للسلع المنتجة في الدول الأخرى، أما في حالة عدم تمتع دولة بأي ميزة نسبية في إنتاج السلعة التي تكون درجة تفوقها أكبر فتحصل عن طريق التبادل التجاري على السلع الأخرى التي تكون درجة تفوقها أقل²⁰.

واعتمد ريكاردو في تحليله على مجموعة من الافتراضات أهمها²¹ :

- إن التجارة الدولية تتم بين دولتين وتقع على سلعتين فقط.
- حرية التجارة والمنافسة الكاملة.
- الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلعة.
- الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل ثابتة، وأن كل نوع من تلك الموارد متماثلة تماما، مثلا عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في الجودة.
- إن عناصر الإنتاج المختلفة تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي بينما لا يمكنها أن تتحرك من دولة إلى أخرى.
- لا تضاف إلى نفقة السلعة أي نفقة إضافية كنفقة النقل والتأمين.
- ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دول مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.
- ثبات نفقات الإنتاج لكل من السلعتين موضوع تبادل.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.

ولتوضيح هذه النظرية ندرج المثال التالي:

الفرض وجود دولتين هما ايطاليا واسبانيا، وإنهما ينتجان سلعتين هما قمح وقطن حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

²⁰ وليد عابي حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 2018-2019، ص 15.

²¹ مريم طيبيني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الجدول (2) تكلفة إنتاج القمح والقطن مقدره بساعات العمل

السلعة	البلد	اسبانيا	ايطاليا
قمح		10سا	9سا
قطن		12سا	6سا
تكلفة نسبية قطن		1.2	0.66
تكلفة نسبية قمح		0.83	1.5

المصدر: من إعداد الطالب

من الواضح من الجدول أن التكاليف إنتاج القطن والقمح أقل في ايطاليا عنها من اسبانيا، ومن خلال

هذا المثال يتبين أن التبادل التجاري لن يقوم بين الدولتين، غير أن ريكاردو يقول إنه على الرغم من أن ايطاليا تتفوق تفوق مطلقا على اسبانيا في إنتاج السلعتين إلا إن ايطاليا تتفوق تفوق نسبيا في إنتاج القطن عن إنتاج القمح بالنسبة لإسبانيا، وهذا التفوق النسبي هو نتيجة انخفاض التكاليف النسبية، وهو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين ايطاليا واسبانيا.

وهكذا يكون من مصلحة ايطاليا أن تخصص في إنتاج القطن لتمتعها بميزة نسبية في إنتاجه بنفقة نسبية أقل مقارنة بالقمح، أما اسبانيا فمن صلاحها أن تخصص في إنتاج القمح لأنها تتمتع فيه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالقطن.

ثالثا: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل (1806-1878)

لقد كان لجون ستيوارت ميل من خلال كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، والتي لم يتعرض لها ريكاردو في تحليله. ووفقا لهذه النظرية لقد أبرز أهمية الطلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي، أو معدل التبادل الدولي ووفقا لهذه النظرية التي تحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية وهو الذي يجعل قيمة الصادرات والواردات كل دولة متساوية²² ولم كانت صادرات البلد هي واردات البلد الآخر ووارداته هي صادرات البلد الآخر فإن معدل التبادل

١ مجدي محمود شهاب سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص 58

الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين لا بد إن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات وواردات البلد الآخر، وأي معدل آخر غير هذا المعدل يؤدي إلي الاختلال بين قيمة الصادرات والواردات بحيث يقع احد البلدين في فائض ويقع الآخر في عجز²³.

ويشرح "ميل" نظريته بافتراض أن هناك دولتين إنجلترا وألمانيا تنتجان المنسوجات والقطن، وان إنتاج 30 وحدة من المنسوجات يكلف إنجلترا قدر من العمل مثلما يكلفها إنتاج 40 وحدة من القطن، وفي ألمانيا فإن إنتاج 30 وحدة من المنسوجات يكلف ألمانيا قدر من العمل مثلما يكلفها إنتاج 60 وحدة من القطن وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3) عدد وحدات الإنتاج الموافقة لساعة عمل

البلد	السلعة	المنسوجات	القطن
انجلترا	30 وحدة	40 وحدة	
المانيا	30 وحدة	60 وحدة	

المصدر: يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 40

يظهر من خلال هذا الجدول أن المنسوجات في كلا من إنجلترا وألمانيا تكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج القطن، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج القطن في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين إن تخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد القطن من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا في إنتاج القطن وتستورد المنسوجات في إنجلترا.

وعليه تعتمد صياغة نظرية القيم الدولية على أساس الطلب المتبادل، والذي يقصد بيه طلب كل دولة على سلع وخدمات الدولة الأخرى، وطلب الدولة الأخرى على سلع وخدمات الدولة المعنية، حيث يكون التفاوت في الحجم بين البلدين تفاوت معقول، إلا تحدد معدل التبادل الدولي وفقا لمعدل التبادل الداخلي لدولة الكبرى قبل قيام التجارة بينهما.

وقد وضع جون ستيوارت ميل إن توزيع المنفعة يتوقف على عاملين أساسيين وهما الطلب ومرونة الطلب²⁴:

²³ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

²⁴ يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الطلب وهو حجم طلب كل من البلدين على السلع الأخرى، ويتوقف معدل التبادل الدولي على شدة الطلب إنجلترا من القطن والمنسوجات بالنسبة لشدة طلب ألمانيا على السلعتين ويطلق على هذا القانون الطلب المتبادل، فكلما زاد طلب إنجلترا في المثال السابق على القطن الألماني كلما مالت نسبة الاستبدال إلى صالح ألمانيا وبالتالي تحصل ألمانيا على معظم الربح.

مرونة الطلب أي مدى مرونة الطلب كل من البلدين على سلع الدول الأخرى، حيث تميل نسبة الاستبدال إلى الاتجاه لصالح الدولة التي يكون طلبها على سلعة الدول الأخرى قليلة المرونة، أي ان حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها مرن.

المطلب الثاني: النظريات النيو كلاسيكية

حسب النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية فإن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف التكاليف النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة سواء تمثلت التكاليف في العمل وحده أو عناصر الإنتاج المجتمعة ولكن هذه النظرية لا توضح أسباب اختلاف التكاليف النسبية بين هذه البلدان وهذا ما فسره الاقتصاديين السويديين "هكشر وأولين".

أولاً: نظرية الوفرة النسبية عوامل الإنتاج (هكشر وأولين)

يرجع ظهور هذه النظرية إلى الاقتصاد السويدي، وجاء تطويرها على يد تلميذه برتل أولين الذي قام بنشرها مع تحديثاتها.

ويتلخص مضمون هذه النظرية فيما يتعلق بالذهب إلى هكشر - أولين من التسليم بما انتهى إلى النظرية التقليدية من نتيجة مؤداها إن التجارة الدولية ترجع إلى اختلاف النفقات النسبية للإنتاج في البلاد المختلفة، لكنهما معاً إن السبب في اختلاف النفقات النسبية يرجع إلى اختلاف الوفرة أو الندرة في عوامل أو عناصر الإنتاج، حيث يؤدي اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج إلى اختلاف الوفرة أو الندرة في عوامل أو عناصر الإنتاج، حيث يؤدي اختلاف النسب التي تتوافر بها عناصر الإنتاج إلى اختلاف النفقات والأسعار النسبية للسلع الفردية بين الدول التي يمكن للدولة من استيراد السلعة من الخارج بإنفاق أقل مما لو تم إنتاجها محلياً. وبالتالي، إذا تركت التجارة الخارجية حرة بين الدول، فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تحتوي على نسبة كبيرة من عنصر الإنتاج الموجود فيها بوفرة وتصدر إنتاجها من هذه السلع مقابل استيراد السلع التي تحتوي على نسبة كبيرة من عناصر الإنتاج المختلفة بها

وبصفة عامة، فإن نظرية نسبة عناصر الإنتاج تعتمد في تفسير واضح للتخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين، أولهما وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وكذلك الحجم الأمثل للإنتاج وكذلك على النحو التالي²⁵:

وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج: تتفاوت الدول من حيث مدى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج بها، ترتفع البلاد غنية بالأرض وأخرى غنية برأس المال وأخرى غنية بعنصر العمل والسلع تختلف من حيث الكثافة التي تستخدمها لعناصر الإنتاج المختلفة، ترتفع سلع كثيفة الأرض وأخرى غنية برأس المال وأخرى غنية بعنصر العمل، وعلى ذلك فالبلاد غنية بعنصر الأرض يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة الأرض والبلاد غنية بعنصر رأس المال يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة رأس المال، والبلاد غنية بعنصر العمل يكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة العمل فالتجارة الدولية تقوم على الميزة النسبية، تلك الميزة التي تنشأ على نسب توافر عناصر الإنتاج في البلاد المختلفة. تلك الميزة التي تنشأ على نسب توافر عناصر الإنتاج في البلاد المختلفة.

الحجم الأمثل للإنتاج: إن قيام التبادل الدولي سيؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات الدول المتخصصة، لذلك تسعى مثل هذه الدول إلى زيادة حجم مشروعاتها والوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج المقابلة لمطالب الدول الأخرى، مما يؤدي انخفاض التكاليف وبالتالي الأسعار.

ثانياً: تفسير لغز ليونتييف :

بدلاً من إن يعترف ليونتييف بخطأ نظرية هكشر - أولين حاول إن يفسر هذا اللغز في إطار النظرية نفسها وذلك من خلال تقديم الادعاءات الآتية²⁶:

الادعاء الأول:

هو أن سنة 1947 كانت سنة متحيزة بسبب أن إنتاجية العامل الأمريكي كانت ثلاثة أضعاف إنتاجية العمال الأجانب. بمعنى ذلك إن أمريكا كانت في الحقيقة دولة وفيرة لعنصر العمل وليس عنصر رأس المال ولذلك كان من الطبيعي أن تصدر سلعا كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال.

هذا الادعاء غير مقبول لأنه إذا كانت إنتاجية العامل الأمريكي ثلاثة أمثال إنتاجية العمال الأجانب فإن إنتاجية رأس المال الأمريكي أيضا سوف تكون ثلاثة أمثال إنتاجية رأس المال الأجنبي الأمر الذي يعني أن تظل أمريكا دولة وفيرة رأس المال.

²⁵ صلاح الدين حسن بيه التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص 62-63

²⁶ محمد سيد عابد، التجارة الدولية مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر ، 1999، ص ص 159-160.

الادعاء الثاني:

أن الأذواق في المجتمع الأمريكي كانت متحيزة لصالح السلع كثيفة رأس المال مما تسبب في ارتفاع أسعارها المحلية وقلل من الميزة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه السلع وجعلها تصدر سلعا كثيفة العمل. وبالطبع فإن هذا الادعاء أيضا غير مقبول حيث يتعارض مع الافتراض الأساسي لنظرية هكشير - أولين وهو تماثل ظروف الطلب (تماثل الأذواق).

ولقد قام ليونتيف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدما بيانات عن سنة 1051 ثم سنة 1956 ولكن المشكلة استمرت حيث أظهرت هذه الدراسات أيضا تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال.

في الحقيقة إن اعتماد ليونتيف على بيانات عن بدائل الواردات الأمريكية التي تنتج محليا بدلا من الاعتماد على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التي تنتج في الخارج هو المصدر الأساسي للنتائج الخاطئة التي توصل إلى ليونتيف لأنه من الطبيعي أن تكون بدائل الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال لأن العنصر المتوفر لديها النسب، فقد تمثل بدائل الواردات الأمريكية مثل الصناعات الزراعية التي تحتاج إلى كثافة رأسمالية في أمريكا.

يهدف من أهم العناصر التي يأخذها ليونتيف في الحساب هو عنصر رأس المال البشري الذي يشمل الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والذي يجب أن ينتمي إلى رأس المال المادي. ولو أن ليونتيف عنصر رأس المال البشري لأصبحت صادرات أمريكا كثيفة رأس المال ووارداتها كثيفة العمل. ولقد قام كينن كينين الاقتصادي في عام 1925 بتقدير حجم رأس المال البشري في الصادرات وبدلا من الواردات الأمريكية ثم انضم إلى رأس المال المادي لبيانات عام 1947 وكانت النتيجة مرضية حيث اختلف لغز ليونتيف تماما وأصبحت أمريكا مصدرا لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الدولية

بروز نظريات حديثة تركز معظمها على تعميق التمايز والاختلاف في جانب العرض وبعضها معتمدا نهجاً معاكساً في جانب الطلب.

المدخل المرتكز على جانب الطلب

وتمثل أهم النظريات التي تركز على جانب نظرية الطلب linder

أولاً: تحليل ليندر: نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق، وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر ، وجاءت بصفتها من أن الدول متشابهة الدخل ستكون متشابهة الأذواق وقد بدأ ليندر تحليله بالاعتماد على الافتراضات التالية²⁷:

- أن الدولة تقوم بتصدير السلع التي تملكها أسواق كبيرة ورائحة، وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كميات كبيرة من أجل تمكين المنتجات المحلية من تحقيق وفورات بحجم اقتصادي، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية.
- أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن أن تقوم التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لتكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى، بسبب تساوى قدراتهم الشرائية.

وفي ضوء هذه الفرضيات فقد توقع ليندر بأن هذا النوع من التجارة فيتركز على السلع المتشابهة ولكن المتميزة في نفس الوقت، أي إن التجارة الدولية وفقاً لهذا الأسلوب تتركز في الصناعات المتنوعة بين الدول المتشابهة من حيث الدخل وأنماط الطلب، أي إن محور هذه النظرية هو التفضيل ووفورات الحجم، إما تجارة السلع الأساسية والأولية فقد اعتقد ليندر إنها تتبع تنبؤات نموذج "HO" والذي يعتمد على جانب العرض العوامل الإنتاج بمعنى وفرة هذه العوامل.

يري ليندر إن تفسير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، فهذا الاختلاف لا يفسر التجارة داخل الإقليم كما انه لا يفسر قيام التبادل الدولي إلى بالنسبة إلى بعض أنواع السلع فقط، حيث أوضح ليندر أن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيراً جيداً للتجارة في السلع الأولية ولكن هذه النظرية غير قادرة على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية²⁸.

المدخل المرتكز على جانب العرض: تعددت المداخل في جانب العرض المقدمة من جانب الاقتصاديين المهتمين بالموضوع نوجزها فيما يلي:

ثانياً: نظرية الفجوة التكنولوجية

²⁷ حسام على داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62-63

²⁸ محمد صفوت قابل نظريات وسياسات التجارة الدولية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2010، ص ص

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرق إنتاج مستحدثة ويعطي هذا الأمر لدولة صاحبة الابتكارات ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في السوق العالمي وتزول هذه الأخيرة بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.

يشير "بوزنر" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما²⁹:

. فترة إبطاء رد الفعل يطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

. فترة إبطاء التقليد تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها الإنتاج المقلد وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

يختلف المدى الزمني للفترتين حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة.

وفي معظم الأحوال لن تقف الدولة التي فقدت الميزة الاحتكارية ساكنة نتيجة تقليد مبتكراتها ولكن تبحث عن ابتكار آخر أو تحديث جديد وهو ما نراه في شكل تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحسابات وغيرها، وبالتالي قد تستمر الدولة الرائدة في مجال الابتكار في التمتع بميزة نسبية في فرع معين من المصنوعات، كما تلعب الفروق في مستويات الأجور بين الدول المختلفة دورها في تحديد طول فترة التقليد حيث يعتقد بوجود علاقة عكسية بين اتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد.

ثالثا : نظرية دورة حياة المنتج

يرجع هذا النموذج للاقتصادي فرنون في حين يعتبر امتداد لنظرية بوسنر، لاعتمادها على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، إلا أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها لاعتمادها على دور دورة حياة المنتج الجديد في قيام التجارة الخارجية.

²⁹ شبيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمية المنظمة العالمية لتجارة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2011/2012، ص 32

تعتبر الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية دول وفيرة رأس المال وبالتالي تستطيع هذه الدول التفوق تكنولوجيا وإنتاج سلع ريادية واحتكار إنتاج السلعة وتصديرها إلى دول العالم المختلفة وفقا لعدة مراحل. وقسم فرنون هذه المراحل إلى أربعة مراحل هي³⁰:

- مرحلة الانطلاق: ينتج المنتج بهذه المرحلة من قبل البلد المبتكر بكميات محدودة وبتكاليف مرتفعة نسبة لتطلبه الكثافة التكنولوجية ويد عاملة عالية المهارة، لذا فان أسعار المنتج الجديد تكون مرتفعة والطلب غير كبير مما يجعل تصديره إلى الخارج محدودا جدا .
- مرحلة النمو في هذه المرحلة يزداد الطلب على المنتج، ومن ثم إنتاجه بصفة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجه وبالتالي أسعاره مما يضاعف الطلب عليه محليا ودوليا، الأمر الذي يجعل البلد المبتكر مصدر للمنتج نتيجة لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا
- مرحلة النضج بهذه المرحلة يصبح المنتج منمطا والتكنولوجيا عادية، لذا فالمنافسة تكون سريعة، وهذا الوضع يؤدي إلى انخفاض التكاليف في الدولة ناقلة التكنولوجيا بسبب انخفاض الأجور واقتصاديات الحجم الكبير، وبنفس الوقت تزداد التكاليف في الدولة الأم صاحبة التكنولوجيا بسبب انخفاض الإنتاج لديها

وبذلك ارتفاع متوسط التكاليف الكلية للوحدة الواحدة لديها، وتصبح الدولة المبتكرة مستوردة بينما الدول المقلدة مصدرة.

مرحلة الانحدار في هذه المرحلة يكون المنتج أكثر تنميطا وعاديا والتكنولوجيا متاحة لجميع الشركات، لذا تصبح الدول النامية مصدرة المنتج للدول المبتكرة والمقلدة، في حين تسعى هذه الدول إلى ابتكار منتج جديد أو إدخال تعديلات على المنتجات المقلدة.

³⁰ موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل الذي نتناول فيه تعاريف مختلفة للتجارة الخارجية وأهميتها ودوافع قيامها وصولاً لنظريات وسياسات التجارة الخارجية،

فيمكن القول أن قيام التجارة الخارجية عائد بالأساس لتوفير أو ندرة عوامل الإنتاج واختلافها من بلد إلى آخر، إضافة إلى الاختلاف في الأذواق والتفاوت التكنولوجي بين مجتمعات مختلفة دون إغفال تكاليف النقل التي تعد محددة أساسية في قيام التجارة الخارجية من عدمها، لذلك فكل دولة تسعى إلى تنظيمها من خلال فرض سياسات تجارية تهدف ما بين التحرير أو الحماية حسب كل بلد وظروفه الاقتصادية والاجتماعية .

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وكذلك النمو الاقتصادي

الكثير من الباحثين والمنتبعين لموضوع التنمية الاقتصادية يقعون في مشاكل وأخطاء حول فرص متزايدة نظر للتقارب اللغوي بينهما.

أولاً: تعريف التنمية الاقتصادية

التعريف الأول: هي العملية التي تستخدمها الدولة غير مكتملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق مقتضاها زيادة الدخل الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.³¹

التعريف الثاني هو تقدم المجتمع عن طريق أساليب استنباط إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج من خلال إنباء المهارات والطاقات البشرية وخلق لوائح إنسانية وخلق لوائح أفضل، وهذا أفضل عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.³²

التعريف الثالث: التنمية الاقتصادية تمثل ذلك التطور البياني أو التغير البياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.³³

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير الموضوعية لتغيير هيكل الاقتصاد الوطني الذي يهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة في المتوسط الدخل الحقيقي للفرد في فترة زمنية بحيث يستفيد منها معظم الأفراد.

ثانياً: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الاقتصادي هنا يمكن سرد بعضها

³¹ علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات النجف الأشرف، ط1، بغداد العراق 2017، ص 49.

³² - محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2016، ص 20.

³³ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007، ص 123.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

التعريف الأول هو عبارة عن زيادة في الناتج المعدل الحقيقي أو الناتج المعدل محلياً بين فترتين أو ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج المعدل الحقيقي قسوة ما على عدد السكان.³⁴

التعريف الثاني: النمو الاقتصادي يمثل زيادة في حصة الفرد من الناتج الإجمالي محلياً حقيقياً عبر الزمن.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه يمثل الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية المبنية على التقدم التكنولوجي كتعديلات المؤسسة الإيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها.³⁵

ثالثاً : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

على ضوء التعاريف السابقة نلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادي، والواقع أن ثمة اختلاف بين مفهومين، حيث أن النمو الاقتصادي هو زيادة في الناتج الوطني (الدخل) وبذلك فهو مفهوم كمي بين التنمية فهي عملية مستمرة تؤدي إلى إحداث تغييرات في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية قصد تحسين معيشة الأفراد، وبذلك فإن التنمية هي على خلاف النمو مفهوم نوعي وإن كان يعبر عنه كمياً في غائب الأحيان.³⁶

ويجب التفرقة بين النمو والتنمية، فالنمو يقتصر على التغييرات التي تصيب الناتج الوطني، فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية واقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد، فالنمو يمكن أن يتحقق من ضمن الدورة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ضمن وضع ساكن (ستاتيكي)، وأفق زمني قصير، أما التنمية الاقتصادية فهي أشمل وتعني أكثر بمثير من النمو الاقتصادي فهي ظاهرة مركبة، تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ومكون رئيسي من مكوناتها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع المحلي والعلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وينتج عن ذلك زيادات تراكمية ومستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي واقتزان ذلك مع آثار إيجابية غير اقتصادية.³⁷

³⁴ - محمود الوادي وآخرون، الأسس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 331

³⁵ - كريالي حمداني محمد استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 45، 2010، كلية العلوم الاقتصادية، وهران، الجزائر، ص 05.

³⁶ 2 - فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، صبور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017، ص 2003.

³⁷ 3 - ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر،

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

أولاً: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية في الأمور التالية:

إن التنمية الاقتصادية هي أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي، والابتعاد عن التبعية الاقتصادية والتبعية بأشكالها المختلفة نتيجة لتحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.

إن التنمية الاقتصادية تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخلهم، وتوفير فرص العمل لهم وبما ينعكس على المستوى الصحي والتعليمي لهم.³⁸

إن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة الاستقلال الاقتصادي، حيث نجد حصول القطر المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عنه انقضاء حالة التبعية هذه، بل إن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها.³⁹

التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة ومن هذه العوامل الاقتصادية التي تساعده على زيادة حدة هذه الفجوة.

ثانياً : أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم ويمكن حصر أهم الأهداف في النقاط التالية:

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذات الإنسانية، وتحسين فرص العمالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة إفراده على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

38 - خالد عيادة نزال عليومات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015، ص 46.

39 - بشار يزيد الوليد، التخطيط والتنوير الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 116-117.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

- إزالة جميع المصادر الأساسية لبقاء التخلف منها الفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية.
- تهيئة سيطرة الإنسان على بنيته وإمكانيته وطاقته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه المنطق الصراع.⁴⁰
- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية.⁴¹
- العمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الرخاء الاقتصادي

المطلب الثالث: سياسات التنمية الاقتصادية

السياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه وهي من أهم الأساليب التي يجب أن يهتم بها كل اقتصادي ولذلك حاولنا التعرف على السياسة الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

مفهومها ، أهدافها بصفة عامة وكذا السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية بصفة خاصة.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها :

1- مفهوم السياسة الاقتصادية

هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول : تعتبر السياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات التي تأخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في الاتجاه المرغوب فيه.⁴²

التعريف الثاني: إن السياسة الاقتصادية تهدف على الأجل الطويل إلى الوصول إلى عدد من الغايات التي تشترك فيها كل السياسات الاقتصادية مثل: التضامن الوطني، العدالة الاجتماعية، ومستوى معيشة المواطنين، تختلف الغايات عن الأهداف فهذه الأخيرة تعتبر كمراحل توصل إلى غاية بينما الوسائل فهي تمثل الأدوات والأساليب التي بواسطتها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف.⁴³

40 - أحمد جابر بدران التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دون دار النشر ، الجيزة، مصر، 2014، ص 20.

41 - شوقي أحمد، دنيا، التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، جامعة الأزهر، القاهرة، 2002، ص 27.

42 عبد الحميد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 24 3

43 عبد الحميد قدي، المرجع السابق، ص 24.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

التعريف الثالث : السياسة الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعملها في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى.⁴⁴

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن السياسة الاقتصادية هي كل التصرفات والإجراءات التي تقوم السلطات من أجل بلوغ أهداف معينة.

2- أهداف السياسة الاقتصادية

توجد عدة أهداف منها :

تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وهو لا يتحقق إلا إذا كانت القدرة متزايدة على إنتاج السلع والخدمات.

الاستخدام الكامل وينكم التعبير عنه من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية بمعنى أن لا تبقى بعض الموارد معطلة.⁴⁵

استقرار الأسعار : وهو الهدف الذي يعبر عن رغبة المجتمع في تفادي الزيادة السريعة أو النقصان السريع في المستوى العام للأسعار.

الكفاءة الاقتصادية: وهي الحالة التي يحدث فيها تطابق بين الجهود والمستويات والعوائد التي توصل إليها المجتمع مع تلك الجهود والمستويات والعوائد المرغوبة فيها.⁴⁶

التوازن في ميزان المدفوعات: يتكتم ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات وتدفعها رؤوس الأموال ويتبلور هدف السياسة الاقتصادية في التأثير على ميزان المدفوعات وفي ضرورة تعظيم الصادرات والعائدات منها وتحقيق هيكل معين من الواردات وتخفيض كلفتها.⁴⁷

ثانياً: السياسة المالية

السياسة المالية هي سياسة تتبعها العديد من الدول للحد من المشاكل والاضطرابات في معاملاتها.

⁴⁴ عابد عبد الكريم عريسي، دور الدولة في الاقتصاد نظرة تحليلية تاريخية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2011، ص 35

⁴⁵ - عبد الحميد قدي، مرجع سابق، ص 34.

⁴⁶ سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005، ص 64.

⁴⁷ عبد الحميد قدي، مرجع سابق، ص 34

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

1 مفهوم السياسة المالية:

تعدد تعريف السياسة المالية نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول السياسة المالية بالمعنى العام يعني كيفية استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.⁴⁸

التعريف الثاني هي استخدام أدوات السياسة المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي والعمالة والاستثمار لتحقيق الربح المرغوبة.⁴⁹

التعريف الثالث: هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.⁵⁰

من خلال ما سبق يمكننا تعريف السياسة المالية على أنها من الوسائل الهامة للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فالدولة من خلالها تكيف مستويات الإنفاق العام، والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

2 أهداف السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

_ التأثير على البنية باتجاه زيادة كفاءة الموارد المتاحة، وزيادة حجم الموارد الممكن استخدامها .

- توفى الأولية للأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية للدولة.

- تساهم السياسة المالية بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكيف نفقاتها مع الوضع

الاقتصادي القائم.⁵¹

زيادة معدل الاستثمار .

48 مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 182.

49 محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد غرام المالية العامة والنظام المالي، دار النسيبة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182

50 مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008، ص 49.

51 برقي حسين وآخرون، فعاليات السياسة النقدية المالية في أداء التسويق المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الثالث / جانفي 2015 مخبر التنمية المستدامة الجزائر، ص

- زيادة فرص العمل.
- تشجيع الاستقرار الاقتصادي.
- مواجهة مشكلة التضخم.
- إعادة توزيع الدخل القومي.⁵²
- زيادة حصة الضريبة.

ثالثا : السياسة النقدية

يقصد بالسياسة النقدية النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل: عرض النقد أو أسعار الفائدة وتلعب السياسة النقدية دورا في تعجيل التنمية من خلال توفير تكاليف الإئتمان والسيطرة على التضخم والمحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات.

1- مفهوم السياسة النقدية:

للسياسة النقدية مجموعة من التعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول : السياسة النقدية هي تلك الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الإئتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الحكومات، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل أن تتدخل السلطة النقدية في الدولة لإدارة النقود وتوجيهها لبلوغ الأهداف المرجوة.⁵³

التعريف الثاني: السياسة النقدية هي العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك

المركزي وذلك كأداة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية.⁵⁴

التعريف الثالث : السياسة النقدية هي الإجراءات ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز المصرفي وخاصة منه ما يتعلق بسياسة الإئتمان، وذلك الجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام وبصورة خاصة بالمركز النقدي للدولة، بمعنى السياسة النقدية عبارة عن

⁵² مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 226-227-228

⁵³ - محمد احسن علاوي كريم بروسة، أثر السياسة النقدية المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 9، 9 ديسمبر 2015 ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر، ص 33.

⁵⁴ - خيابة عبد الله، تطوير نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2014، ص 84.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل.⁵⁵

ومن خلال التعاريف السابقة تمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية بأنها عبارة عن الوسائل والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية بناء على الأهداف الاقتصادية المسيطرة خلال فترة زمنية معينة.

2- أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

استقرار الأسعار: تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وتتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار⁵⁶.

العمالة الكاملة: تعتبر العمالة المرتفعة هذا أساساً لأي سياسة اقتصادية، وكل الآراء تدعم هذه السياسة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي.

تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي ويعتمد تراكم رأس المال إلى حجم الاستثمارات من الدخل الوطني.⁵⁷

المساهمة في تحقيق توازن المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكثيف سعر إعادة الخصم وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات.

⁵⁵ برقي حسين مرجع، سابق، ص 09.

⁵⁶ سيرى السامري البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006، ص 187.

⁵⁷ محمد بلوفاي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية العدد 2 جوان 2012، المركز الجامعي تامنغست الجزائر، ص 469.

المبحث الثاني : طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

وسنتناول في هذا المبحث نظرية التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية والتجارة بوصفها آلية للنمو الاقتصادي وكذا مساهمة التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظرية التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

استنادا إلى النظرية التقليدية في التجارة الخارجية إذا خصصت كل دولة سوف تشارك في المكسب من التجارة مع التوزيع الحالي للثروة من عناصر الإنتاج والتكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية، إن طريقة الميزة النسبية تصف الدول النامية أن عليها أن تستمر في التخصص على نحو أولي في إنتاج وتصدير المواد الخام وأنواع الوقود والمعادن والغذاء إلى الدول المتقدمة مقابل الحصول على منتجات الصناعة التحويلية.

وهكذا فإن الدول النامية تهاجم نظرية التجارة التقليدية بوصفها ساكنة وغير ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، إن الدول النامية ترى أن النظرية التقليدية بوصفها تتضمن تكيفا للشروط الموجودة، بينما تتطلب التنمية بالضرورة إلى تغيير الشروط الموجودة باختصار فإن نظرية التجارة التقليدية ربما تعظم الرفاه عند نقطة واحدة من الزمن وليس عبر الزمن ونتيجة لذلك فإن الدول النامية تطلب تغييرات في نمط التجارة وإصلاح النظام الاقتصادي الدولي الحالي ليأخذ بنظر الاعتبار حاجاتهم التنموية الخاصة.

إن هذه الانتقادات خطيرة وإن كانت حقيقية فإنها تجعل النظرية التقليدية في التجارة غير ملائمة للعملية الاقتصادية، ولكن النظرية التقليدية في التجارة الخارجية يمكن توسيعها أو تمديدها لإدخال تغييرات في عروض العنصر وفي التكنولوجيا وفي الأذواق خلال أسلوب المقارن الساكن، وهذا يعني أن نمط تنمية بلد لا يمكن أن يتقرر مرة واحدة ولجميع ولكن يجب أن يعاد حسابه بوصفه شرط تغير أساسي أو من المتوقع أن يتغير عبر الزمن.

والأبعد من هذا فإن المنافع الحركية من الصناعة يمكن أن تدخل نظريا في الحسابات الأهلية للميزة النسبية وكذلك في التغييرات اللاحقة في الميزة النسبية عبر الزمن وهذا ربما تؤثر أن توسع في الإنتاج الصناعي لا يعبر دائما عن الاستعمال الأفضل للموارد النادرة للدول النامية.

والنتيجة فإن النظرية التقليدية في التجارة مع التأهيلات المذكورة أن هي ملائمة البلدان النامية وعملية التنمية، هكذا يشعر عدد كبير من الاقتصاديين الذين رسوا المشكلة⁵⁸.

58 - محمد صالح تركي القرشي، علم الاقتصاد والتنمية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 237-239

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: التجارة الخارجية كآلية للنمو

كل من الكلاسيك والكلاسيك الجديد يتفقون على أن التجارة الخارجية هي عامل إيجابي في التنمية الاقتصادية، وفي ضوء النظرية الكلاسيكية لآدم سميث تعتبر التجارة كوسيلة ل:

- نقل المنحى الإمكانية للدولة صعودا نحو الأعلى فالتجارة توفر الفرصة للتخصص وتقسيم العمل.

- تمكين الدول من استخدام الكامل للمصادر المتوفرة، فالتجارة تخلق الطلب على

المصادر التي هي بدون تجارة تبقى مستعملة في الاقتصاد الوطني.

إن نظرية الكلاسيك والكلاسيك الجدد حول العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي تطورت بمرور الزمن وأصبحت تسمى النماذج العاملة للنمو المشتق من التصدير وهي تعني وجود عدة فوائد فير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الاقتصادي هي يؤكد على تأثير الصادرات على النمو بدلا من التركيز على الحجم الكبير للاستيرادات الرخيصة.

- ويمكن إيجاز الفوائد الرئيسية لتأثير الصادرات المؤيدة للنمو في النقاط التالية:

- التجارة توسع مديات السوق، حيث تشجع المبدعين على الابتكار لتحقيق أفضل استخدام للماكنة وتسهيل التخصص وتقسيم العمل.
- التجارة تحفز المنافسة الدولية، فهي تدفع المغامرين للبحث عن وسائل لخفض التكاليف وهي أيضا من الطرق الأكثر فاعلية في إبعاد الاحتكارات الغير كفؤة عن العمل.
- التجارة تزيد الدخل الحقيقي، هذه الزيادة تأتي من المستويات المرتفعة لتوفير الاستثمار.
- التجارة هي ذات تأثير تعليمي هام، حيث تنقل المهارات والتكنولوجيا من بلد إلى آخر كذلك تخلق حاجات وأذواق جديدة للمستهلكين تدفع المستهلك للعمل الشاق.

وعندما جاء اقتصاديون التنمية الأوائل لدراسة أثر التجارة على الدول النامية، بدأوا يشكون في تطبيق هذه الآثار وبمعنى آخر لم يدعم هؤلاء الاقتصاديون فرضية التجارة كمحرك للنمو، هم كانوا ينظرون إلى تجرية الدول النامية الحالية باعتبارها منتج أولي ينتجون ويصدرون المواد الغذائية والمواد الخام إلى الدول الغنية، وهم يرون رغم أن التجارة تمت بشكل كبير في الدول النامية على مدى فترات طويلة، إلا أن امتداد تأثيرها للاقتصاد المحلي كان محدود جدا، إن أسباب فشل المحرك كانت معقدة ولكنها تتمحور حول النقاط التالية:

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

- المؤشر التجاري للسلع الأولية قياسا بالسلع المضبعة أصابع التشويه، وذلك بسبب ضعف المرونة الطلب للدخل على السلع الأولية مقارنة بالسلع المصنعة.

قيام الأجانب من مالكي المرات وحقوق التعدين بنقل أرباحهم إلى المساهمين في الخارج وهذا شكل تسرب للدخل نحو الخارج.

- أساليب الإنتاج المستخدمة من جانب مالكي المشاريع الأجنبية لم تكن منسجمة مع طبيعة الموارد في البلدان الفقيرة التي تتميز بوفرة العمالة وندرة رأس المال.

المطلب الثالث: مساهمات التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية

التجارة الخارجية بوجه عام لا يمكن التوقع أن تكون محرك النمو إلا أنه لا يزال الكثير نت الطرق بالإضافة إلى المكاسب الساكنة من المزايا النسبية التي من خلالها يمكن للتجارة الدولية أن تساهم في التنمية الاقتصادية، وقد أشار "haberle" ضمن آخرين إلى الآثار المقيدة الآتية التي يمكن أن تكون للتجارة الدولية على التنمية الاقتصادية:

- إن التجارة الدولية من الممكن أن تقوم إلى استخدام كامل الموارد المحلية غير الموظفة، فإنه من خلال التجارة الدولية النامية يمكنها أن تنتقل من وضع إنتاج غير كفى داخل منحنى الإنتاج من موارد غير مشغلة بسبب طلب داخلي غير كاف إلى وضع إنتاج على منحنى إمكانية الإنتاج مع التجارة الخارجية.

إن توسع حجم السوق نتيجة التجارة الخارجية من الممكن أن يتم معه تطبيق تقسيم العمل، اقتصاديات الحجم وهذا بوجه خاص هام ويتم فعلا تطبيقه في إنتاج المصنوعات الحقيقية في مثل هذه الوحدات الاقتصادية الصغيرة مثل تايوان هونغ كونغ، سنغافورة. - إن التجارة الدولية إلى أفكار تكنولوجيا جديدة ومهارات أخرى.

- التجارة الدولية تستميل وتسهل تدفق رؤوس الأموال الدولية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

وفي حالة الاستثمارات المباشرة الأجنبية والتي تحتفظ فيها المنشأة الأجنبية بالإشراف على استثماراتهم، فإن رأس المال الأجنبي عادة ما يكون مصحوبا بعمالة ماهرة لتشغيله.

وفي الكثير من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل والهند فإن استيراد منتجات صناعية جديدة قد استمالت الطلب المحلي لإنتاج كفى لهذه المنتجات.

- التجارة الدولية تعتبر سلاحا ممتازا ضد الاحتكار عندما يسمح لها بذلك لأنها تستميل كفاءة أكبر بواسطة المنتجين المحليين لمواجهة المنافسة الأجنبية، وهذا يكون مهما على وجه الخصوص ولجعل تكاليف وأسعار المنتجات الوسيطة أو شبه تامة الصنع والتي تستخدم في الإنتاج لمنتجات أخرى منخفضة وعلى أية حال فإن

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

الدول النامية يمكنها أن تفرض المتاجرة لو أنها لم تكسب شيئاً أو أنها ستخسر، فإنه من المفترض أن تكسب من التجارة حقيقة فإن هناك درجة كبيرة من عدم الرضا وتيرات لطلب الوضع الصحيح.

ولكن لا يجب أن يفسر ذلك على أنه يعني أن التجارة ضارة، ومن الممكن أن نجد حالات تكون فيها التجارة الخارجية هي المتوسط، قد عاقت التنمية الاقتصادية، وعلى أية حال وفي أغلب الأحيان فإنه يمكن التوقع أن التجارة الخارجية تقدم مساعدات قيمة إلى خطوات التنمية⁵⁹.

إن شكل التجارة العالمية الذي فيه تنتج الدول الفقيرة السلع الأولية والدول المتطورة السلع الصناعية، وإن أي انتقادات توجه التجارة كمحرك للنمو يجب لأن تقوم على أسس مختلفة.

يرى biede أن هناك تغيرات دراماتيكية حدثت في صادرات الدول النامية، فلو جرى استبعاد صادرات البترول فإن السلع المصنعة تشكل حوالي بأكثر من نصف قيمة صادرات الدول النامية، حصة السلع الأولية هي الآن 50% وفي طريقها للهبوط أكثر، أما الدول النامية التي تبلغ حصة الصادرات السلع الأولية 80% من إجمالي الصادرات هي متغيرة الحجم نسبياً وسكانها لا يتجاوزون ثلث سكان دول العالم النامي هذه الدول تركز بكثافة في إفريقيا، ولهذا السبب فإن التشكيك العام بالتجارة وفق الأساس السابق أصبح غير ملائم فدول جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ذات التصدير متوازن تضم كلا النوعين من الصادرات الأولية والمصنعة.

وأخيراً لا بد من ملاحظة أن فرضية محرك النمو "لم تطبق أبداً في دول مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما نعامل الإحصائيين والاقتصاديين التطبيقيين مع الدليل استنتجوا أن ظروف العرض الداخلي وليس الطلب الخارجي هي المسؤولة عن زيادة الدخل الفردي، وحتى كندا حينما كان إنتاج القمح سبباً في التنمية المكثفة بين الأعوام 1890-1911 إلا أن المؤرخون الاقتصاديون لم ينسبوا أكثر من خمس الزيادة في الدخل القومي إلى نشاطات قطاع التصدير ولهذا فإن فرضية محرك النمو لم تكن متماسكة كنا يدعي الكلاسيك والكلاسيك الجدد ذلك لا يعني تجاهل أهمية الأداء التجاري، والتوقعات الملائم يعتبر ضرورياً للتنمية الاقتصادية ولكن لا يؤثر على التقدم المادي في غياب الديناميكية الهوائية الداخلية

59 - ساني خليل الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 674-675

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لتطور التجارة الخارجية، فإن أهم ما يمكن استنتاجه، أن معظم المدارس الاقتصادية تحاول تقديم تفسير واضح للتجارة الخارجية، وذلك باختلاف شقيها الكلاسيكي والحديث، والتي تتوافق لتدعيم التخصص وتقسيم العمل، وهذا دفاعاً عن مصالح الشعوب.

1. استنتجنا من خلال نظريات التجارة الخارجية أن المفكرين الاقتصاديين بحثوا عن ربح عظيم على حساب اقتصاديات الدول التي يحصلون عليها.

2. فقد قسم أصحاب هذه النظريات إلى فرقين مختلفين فيما يتعلق بموقفهم المتعلق بـ 2. السياسات التجارية

إن التنمية الاقتصادية هي سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق نمو اقتصادي لتقدم الدول بالتنمية تتطلب جهداً متواصلًا لتحقيق أهدافها.

وخيرا استنتجنا أن هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فهي تساعد على التغلب على الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها الدول التي تحصل في كل من الميزان التجاري والمدفوعات، وكذلك تساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدول، وبالنسبة للواردات فهي وصف بأداة مهمة للنمو الاقتصادي الخاص في الدول التي يحصلون عليها، من خلال توفير السلع والمواد الوسيطة ا

لضرورة لتنفيذ برامج الاستثمار المقرر في خطط التنمية

الفصل الثالث:

تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التمية المستدامة

مقدمة الفصل

إن الارتباط بين التجارة الخارجية والبيئة هو من المجالات الحديثة، التي بدأت تظهر بشدة على ساحة المناقشات الاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة، خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وتفعيل دورها.

إذ تلعب سياسات التجارة الدولية دوراً هاماً في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف، وهو ما يحدث عملاً هاماً في مجال البيئة، ويعد موضوع أعمال أنظمة تحرير التجارة الخارجية على البيئة المحلية والعالمية هو من المجالات الهامة والمعاصرة والتي شغل الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة متسعة في الآونة الأخيرة، وهكذا إذا كان الفكر الاقتصادي قد اهتم منذ منتصف الثمانينيات بما أثاره أنصار حرية التجارة حول آثار التنظيم البيئي على حرية التجارة، فإنه على الجانب الآخر وبالتحديد منذ بداية

التسعينات، فإن الفكر الاقتصادي قد انشغل بدرجة كبيرة بما أثاره أنصار "البيئة" حول آثار أنظمة تحرير التجارة على البيئة.

إن الطبيعة الخارجية تتطلب ضرورة العمل على إيجاد وسائل لتحسين التنسيق بين سياسات صناعة التجارة البيئية وذلك عن طريق التسوية أو التوفيق بين سياساتهما هما تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التجارة وحماية البيئة في نفس الوقت

المبحث الأول: تأثير التجارة الخارجية على التنمية والبيئة

يشهد العالم اليوم من اجل تكوين نظام عالمي تجاري جديد العديد من التقلبات التي ترجع أساسا إلى تعقد الحياة الاقتصادية في جميع دول العالم، نظرا لتوسع المعاملات التجارية من جهة، ومتطلبات التنمية المستدامة من جهة أخرى . وفي موجب هذه المتغيرات واستجابة لمقتضيات المرحلة أصبح من الضروري طرح جميع القضايا البيئية والتنمية المستدامة ذات العلاقة مع التجارة الخارجية للنقاش.

المطلب الأول: التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

1- المساهمات التي تقدمها التجارة الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية:

يمكن أن نحدد أهم المساهمات التي يمكن ان تقدمها التجارة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيما يلي :⁶⁰

التجارة تؤدي إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية غير المستغلة ، عن طريق التجارة يمكن للدولة

أن تنتقل من نقطة الإنتاج الضعيف وعدم الاستغلال الكامل لمواردها ، بسبب نقص الطلب داخل إقليمها إلى نقطة الإنتاج والاستغلال الأكبر لمواردها بفضل الطلب الخارجي على منتجاتها

من خلال توسيع الحجم السوقي فإن ذلك يساعد في تعزيز التخصص، وهو ما يتعزز من عام لآخر خاصة في ميدان الصناعات الخفيفة والدقيقة في الاقتصاديات الناشئة ككندا، هو نكونغ وسنغافورة؛

التجارة الخارجية هي وسيلة لانتقال الأفكار والتكنولوجيا الجديدة والطرق التسييرية المتقدمة التي تستخدم في مشاريع التنمية؛

التجارة الخارجية تحفز وتسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الاقتصاديات الناشئة والصغيرة والتي تكون مرفقة بطرق التسيير المتقدمة والمهارات والتي تسهم في تحفيز النمو والتقدم الاقتصادي والبشري؛

تعتبر التجارة سلاحا فعالا ضد الاحتكار، لأنها تعتبر مشجعا للمنتجين المحليين قصد تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسة الأجنبية وهو ما يساهم في إبقاء أسعار وتكاليف السلع الوسيطة ونصف المصنعة المستعملة في الإنتاج المحلي منخفضة نوعا ما.

⁶⁰ فيصل لوصيف، أثر السياسات التجارية الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 2012 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، دفعة 2013/2014، ص 68

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

من أجل إحكام العلاقة بين التجارة والتنمية الاقتصادية حتى تؤدي التجارة الخارجية إلى دورها الهام في تحقيق التنمية هناك العديد من الإجراءات التي تتعلق ببعضها البعض منها الآن فقط

الآن الطويل والتي تشمل ما يلي:⁶¹

العمل على تشجيع الصادرات بما في ذلك تقديم الدعم لها وعقد اتفاقات تجارية مع الدول الأخرى بما في ذلك توفير الإمكانات للتوسع في الصادرات وتحديد المشاريع التي يتاح لمنتجاتها القدرة على دخول السوق العالمية وفقاً لمعايير الاختيارات التي تضمن تحقيق هذه القدرة؛

العمل على الحد من الواردات إلى قدر ممكن بدون أن يترك ذلك آثاراً انكماشية تصبح من حجم النشاط الاقتصادي، أو تصبح من مدى التنمية الذي يمكن تحقيقه؛

العمل على التوجه بشكل جاد وسريع، وبصورة أكبر على تصنيع المنتجات المحلية سواء تلك التي تفوض على استيراد السلع الاستهلاكية أو مستلزمات الإنتاج؛

العمل على إقامة قاعدة للصناعة والنمو في الدول النامية باعتبارها الأساس الضروري لتوسيع وتطوير القدرة على النمو للاقتصاد، وبما أن معظم هذه الدول لا تملك الإمكانات التي تساعدها على إقامة الصناعة الناشئة باقتصاد اقتصادي مع تكاليف الإنتاج، وهذا ما تستدعيه الدول النامية إلى التوجه نحو التعاون فيما يتعلق بأهدافها الناشئة عن هذه القاعدة الصناعية التي تتجاوز حدود الإمكانات والموارد من ناحية ومحدودية سوق منتجات هذه الصناعة من ناحية أخرى؛

الاعتماد على قدرات القدرات الذاتية في إقامة المشروعات وبالذات في مجال التمويل، وذلك عن طريق الحصول على التمويل الخارجي سواء من خلال الاستثمار أو الاستثمار المباشر، أو الاقتراض من الخارج. بالنظر إلى ما تفرزه هذه الأشكال من الحالة تبعاً للدول النامية إلى الدول المتقدمة؛

العمل على إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية، والتي تُعتبر أساساً مهماً لتطوير الاقتصاد ونموه، وبما أن قدرة البلدان المشاركة في هذا الجانب محدودة، فإن هذه الدول تسير بخطى جادة وثابتة نحو إقامة قاعدة تكنولوجية محلية اعتماداً على التأكد من أن هذه الدول يمكن أن توفرها لهذا المجال الحيوي والأساسي، والتي تبرز مثل هذا التوفير للكلفة العالية التي تتحملها سنوياً، من أجل الحصول على التكنولوجيا، وفي إطار تبعيتها للدول المتقدمة في ذلك،

⁶¹ فليح حسن خلف الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007، ص

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

وما تمارسه عن طريق هذه التبعية من استنزاف لمواردها وإعاقة التنمية الاقتصادية فيها وإزاء ذلك عليها أن توفر أقصى ما يمكن من موارد وجهود فنية وبشرية ومالية ومادية تعمل على استخدامها من خلال مؤسسات فعالة وكفاءة وبتوفير حوافز تدفع الى البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي وفقاً لخطة مدرسية مسبقة الصنع دقيقة ومفصلة بحيث يتم تحقيقها بشكل شامل إمكانية المجتمع.

2- التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي :

يستخدم تعبير النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي على نحو متباين أحياناً ومترادف أحياناً أخرى، إلا أننا نتعرف على تعريف النمو في الكمثرى، وبالمقابل نمو الدخل، وفي حين تشمل التنمية الجوانب الكيفية للتطور علاوة على ذلك على الكمثرى.

إن زيادة التجارة الخارجية هي الفرق بين حجم الصادرات وتضخم الواردات لدولة ما، وقد يكون هذا الفرق موجباً نقول إن هناك فائضاً، وقد يكون سالباً فنقول أن هناك عجزاً، كما قد يكون حجم الصادرات وتضخم الواردات هنا توازن في التجارة الخارجية لهذا البلد، وتؤثر هذه الحالات على نمو معدل النمو.

2-1- معدل النمو في توازن التجارة الخارجية :

إذا افترضنا أن الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية في بلد ما هو زيادة معدل النمو في الدخل إلى أقصى حد ممكن بهدف تقليص الفجوة مع الدول المتقدمة في التوظيف وقت ممكن، فإذا أخذنا تجارب الدول التي تظهر غير نفطية، فإننا نشير بوضوح إلى أن توازن التجارة الخارجية يكون عقبة كبيرة من عقبات التنمية وذلك للأسباب التالية:⁶²

إن زيادة حصة الاستثمارات في الدخل القومي وبالتالي تخفيض حصة الاستهلاك سوف تؤدي إلى الواردات يتجه نحو الارتفاع الأكبر أي أن المرونة تزيد الطلب على الواردات لاسيما وأن المحتوى الاستيرادي للاستثمار يبدو أكبر بكثير من المحتوى الاستيرادي للاستهلاك مما يعني بالتحليل النهائي أنه كلما ارتفع معدل النمو المخطط فإن معدل النمو الداخلي يطلب على الاستيراد يزيد عن واحد.

⁶² خالد زهدي خواجه، وظائف ومؤشرات إحصاءات التجارة الخارجية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

إن نمو الواردات يفوق معدل نمو الدخل يطرح مشكلة تأمين مستوى عال من الصادرات لتحقيق التوازن المطلوب في ميزان التجارة الخارجية وهي مسألة صعبة المنال وتزداد صعوبتها كلما ارتفع معدل نمو مخطط الدخل. ذلك يؤدي في كثير من الحالات إلى ضرورة تخفيض معدل النمو إلى المستوى الذي يمكن إعادة التوازن إلى التجارة الخارجية وهكذا فإن التوازن الخارجي يرسم الحدود القصوى التي لا يجوز لمعدل النمو أن يتجاوزها.

2-2- معدل النمو في ظل عجز التجارة الخارجية :

ان التحليل الذي أشرنا إليه يفترض بأن تحقيق معدل النمو المطلوب يتطلب أن تكون الاستثمارات معادلة للاادخار (IS) كما يتطلب في آن واحد ان تكون الصادرات معادلة للمستوردات أي (X-M) فإذا ما اعتبرت سلطة التخطيط في البلد المعين إن هذا المعدل لا يزال منخفضا عما يجب وارتأت أن ترفع به إلى مستوى أعلى فإن النتيجة المحتملة لذلك ان يتحقق عجز في ميزانها الخارجي وبالرجوع إلى معادلة

التوازن العام نجد أن: $I-SM-X$

أي أن الادخار الداخلي الناجم عن تحقيق معدل عال من النمو تعادل الفجوة في الميزان الخارجي أو فائض الاستيراد على الحساب الجاري.

وهذا يعني أنه لا يمكن تحقيق مثل هذا المعدل بالاعتماد على الموارد الذاتية وحدها وأنه لا بد الاقتراض من الخارج لتغطية إحدى الفجوتين وبالتالي إعادة التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد. أن الحاجة للاقتراض الخارجي لضمان تحقيق معدل عال نسبيا من نمو الدخل القومي، قائمة في الدول النامية غير النفطية سواء بسبب عدم قدرتها على الادخار اللازمة محليا أو بسبب عجز صادراتها عن تغطية مستورداتها.⁶³

2-3- معدل النمو وفائض التجارة الخارجية :

لا شك أن حالة تحقيق فائض في الميزان الخارجي، كما هي الحال في الدول النامية النفطية تحرر معدل النمو، في حدود الفائض من عقبة الادخار المحلي كما تحرره من عقبة التجارة الخارجية، فالاستثمار المحلي يقل عن الادخار والصادرات تفوق الواردات وبالتالي فإن فائض الادخار المحلي يعادل فائض الميزان الخارجي مما يسمح لهذه الدول بتقديم القروض والمعونات للدول النامية الأخرى دون الاضرار بمعدلات نموها المحلية.

⁶³ خالد زهدي خواجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

إن هذه النتيجة هي بطبيعة الحال نتيجة نسبية تتعلق بمقدار الفائض ومدى توقع ديمومته وبمقدار معدل النمو المطلوب والممكن من زاوية ميزان العمل بشكل أساسي وهكذا يمكن لنا أن نتوقع أن قيام دولة نامية نفطية معينة برسم برامج واسعة للتطور ورفع معدل نموها إلى حدود قصوى يمكن أن يقلص الفائض المتحقق بشكل كبير لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار ان المحتوى الاستيرادي في العديد من هذه الدول مرتفع جدا سواء للاستثمار أو الاستهلاك.⁶⁴

المطلب الثاني: تأثير التجارة الخارجية على البيئة

لقد اختلفت الآراء حول العلاقة بين التجارة والبيئة، فهناك آراء تقول أن التجارة ستؤدي إلى تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، وعلى الجانب الآخر هناك من يرى أن تحرير التجارة الخارجية وما ينتج عنها من زيادة في الإنتاج والنقل، سيؤدي إلى أضرار كبيرة بالبيئة . فتحرير التجارة المبني على العدل والإنصاف في الاحتياجات الطبيعية سيساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة، في حين أن تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سيكون سببا رئيسيا في هدر الموارد المتاحة دون شعور بالأضرار التي تلحق بالبيئة.

وهكذا يظهر التعاون الدولي في مجال البيئة في مجموعة من الاتفاقات البيئية الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة ومواجهة التلوث البيئي والحد منه بالإضافة إلى اتفاقيات (الجات المنبثقة عن جولة أوروغواي التي تناولت موضوعات التجارة والبيئة في عدة نصوص وأحكام.

ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو والذي يعتبر من أهم المؤتمرات الدولية المعنية بقضايا البيئة، وقد أسفر عنه عدد من الاتفاقات البيئية وبرامج العمل مثل أجندة القرن 21 ، واتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها من الاتفاقات البيئية التي تهتم بالبيئة والمحافظة عليها.

وتنامي الوعي البيئي للدول تحول الاعتقاد تدريجيا إلى أن تحرير التجارة أصبح وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس إضرار بالبيئة . كما أن القضايا البيئية فرضت نفسها بقوة على كافة مستويات الدولية والإقليمية والوطنية وفي جميع مختلف الأنشطة خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أصبحت تهدد الحاضر والمستقبل معا.⁶⁵

⁶⁴ خالد زهدي خواجه، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁶⁵ تقرير اجتماع الخبراء، حول أولويات التجارة والبيئة في المنظمة العربية، جرائد حياة القاهرة، 2007، ص 21. عن [http:// Documentsandsetting/HD/My](http://Documentsandsetting/HD/My) الموقع doc تم الاطلاع عليه بتاريخ 18/4/2018.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

وكان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية في مقدمة الموضوعات ذات الاهتمام على الصعيد الدولي. وقد تضمنت اتفاقية الجات عددا من المواد ذات صلة مباشرة بالقضايا البيئية ال مرتبطة بالتجارة.

تأتي على رأسها المادتان الأولى والثانية بشأن عدم التمييز ومبدأ عدم التمييز في اتفاقية الجات له تأثير جوهري على صيانة وتنفيذ السياسات البيئية في البلدان الأعضاء (الجات). ويقوم مبدأ عدم التمييز على عنصرين هما : الفقرة التي تتناول الدولة الأولى بالرعاية في المادة الأولى، والفقرة التي تتناول المعاملة القصرية بالمادة الثانية بحيث تلزم هذه البلدان الأعضاء بمنح منتجات البلدان الأخرى معاملة لا تقل عن المعاملة الممنوعة لمنتجات أي بلد آخر.

وهناك أحكام ونصوص أخرى في اتفاقيات الجات تتضمن أشكالا أخرى أكثر تحديدا لحماية البيئة.⁶⁶

الآثار الإيجابية:

- التحرير التجاري يحفز النمو ويرفع الإنتاج
- الانفتاح التجاري هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وتعتبر التجارة أهم مصادر الدخل والثروة وهو ما من شأنه أن يخلق موارد أكبر تساهم في الحفاظ على البيئة.

الآثار السلبية:

- التحرير التجاري من شأنه أن يؤدي إلى مستويات مرتفعة من التلوث؛
- التحرير التجاري يؤدي إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية
- التوزيع الغير العادل للموارد يؤدي إلى استعمال الموارد الملوثة للطبيعة وبالتالي التخصص في منتجات غير ملائمة للبيئة وهو ما من شأنه المساهمة في تدهور نوعية الطبيعة وبالتالي الحياة الاجتماعية.⁶⁷

اتجه المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة وبالضبط منذ مؤتمر قمة الأرض سنة 1992 نحو الاهتمام بمعالجة مشاكل البيئة وما يترتب عليها من آثار على المستوى الدولي والإقليمي، حيث أصبح هذا الموضوع يشغل جميع دول العالم، ووفقا لبيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقد بلغ عدد الاتفاقات الإقليمية الدولية في المجالات البيئية، أكثر من 200 اتفاقية، واستمرارا في المناقشات والاجتماعات الدائرة في المنظمات والمؤتمرات الدولية، خلصت

⁶⁶ تقرير اجتماع الخبراء، مرجع سبق ذكره، ص 21.

⁶⁷ فيصل لوصيف، مرجع مريب ذكره، ص 75.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

إلى أن هناك علاقة بين البيئة والتجارة وأن المعوقات البيئية يمكن أن تكون لها تأثيرا حقيقيا على حركة التجارة الخارجية وأن العلاقة الترابطية بين التجارة والبيئة.

تجعل كل منها يؤثر في الآخر، فالاهتمام بمجال واحد فقط يؤثر سلبا على الآخر، ولذلك يجب التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية، فلا يجب الاهتمام فقط بتحرير التجارة وما يترتب على ذلك من تنمية دون وضع الاعتبارات البيئية في الحسبان، كما لا يجب ان تعتمد الدول على الاعتبارات البيئية فقط دون مراعاة الجوانب والأولويات التنموية لبعض الدول خاصة النامية منها.⁶⁸

وقد إشارة لجنة التجارة والبيئة في منظمة التجارة العالمية ان هناك تباينا واضحا في الآراء خاصة بين الدول النامية والمتقدمة فالدول النامية تخشى لجوء الدول المتقدمة إلى تطبيق اشتراطات ومتطلبات بيئية يمكن أن تعيق صادراتها وقدرتها على النفاذ إلى الأسواق، وترى ان الإجراءات البيئية قد تستخدم أحيانا كعوائق تعيقية في نفاذ المنتجات المتأتية من الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

وقد تركزت مقترحات الدول المتقدمة على أهمية إدخال الاعتبارات البيئية ضمن التزامات الجات لأن العواقب المترتبة على تلوث البيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية مثل : الغابات، الأراضي الزراعية ستكون عواقبها وخيمة على كوكب الأرض، وعلى الجنس البشري والحيواني والنباتي . ورغم تحفظ الدول النامية على الاعتبارات البيئية إلا أنها اتفقت مع الدول المتقدمة على أهمية تحرير التجارة الخارجية من أجل التنمية المستدامة . كما أكدت على أهمية العمل الذي تقوم به كل من لجنة التجارة والبيئة ولجنة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للدول الأعضاء.⁶⁹

المطلب الثالث: تأثير السياسات البيئية على التجارة الخارجية

ان السياسات والتدابير من أجل حماية البيئة لا تتم دون تكلفة إذ تتحمل الدولة قطاعا عاما وخاصة في سبيلها نفقات مباشرة تتمثل في المبالغ المنفقة على علاج آثار بعض الأضرار البيئية، وتلك التي تتحملها لمنع حدوث تلوث أو خفض مستوياته كما قد يترتب على تنفيذ هذه السياسات تغييرا في المراكز النسبية في العلاقات الاقتصادية

⁶⁸ عبد السلام أديب أبعاد التنمية المستدامة، ورقة الكترونية موجودة على الموقع: 18/4/2018 تم الاطلاع عليه يوم www.nodardon.com/Showthread.PHP 30%

⁶⁹ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى، في مجالات تحركات رؤوس الأموال، الاستثمارات المباشرة، نقل التكنولوجيا والعلاقات التجارية... الخ.

فتمارس السياسات والأساليب الاقتصادية وغير الاقتصادية تأثيرا قويا على كثير من المتغيرات التي تؤثر بدورها على تجارة الدولة الخارجية سواء كانت صادرات أو واردات . إذ قد تؤثر على حجم الإنتاج ويحدث هذا التأثير من خلال التغيير في نفقة الإنتاج وهيكل الأثمان النسبية بين الداخل والخارج، شروط التجارة والمكاسب التي تعود على الشركاء التجاريين، مكوناتها ونمطها ... الخ، كما قد يحدث التأثير من خلال تقييد هذه التجارة بشكل مباشر وغير مباشر إن لم تستوف السلع ما تتطلبه الاشتراطات والمعايير

كما قد توظف أدوات السياسات التجارية ذاتها لتحقيق أغراض بيئية ... الخ ..⁷⁰

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية قد يكون من المناسب أن نذكر الاتجاه نحو تطبيق سياسة بيئية على نطاق واسعة، يتم في إطار بعض المعطيات الدولية الهامة : ان الدول المتقدمة هي أكثر الدول لجوءا إلى وضع معايير وتدابير بيئية متشددة، أن معظم التجارة الدولية هي عبارة عن تجارة دول - متقدمة ، فالدول الصناعية المتقدمة تمتلك ناصية التجارة الدولية . أن معظم صادرات الدول النامية فأكثرها مواد أولية زراعية واستخراجية.

ان التجارة الخارجية تمثل نسبة محدودة من الدخل المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة في حين تشكل نسبة كبيرة في الدول النامية، أن معظم تجارة الدول النامية صادرات و واردات تكون مع الدول المتقدمة.

وان تطبيق السياسات البيئية يؤثر على حجم التجارة الخارجية، هيكلها وكذلك وجهتها الجغرافية والمكاسب التي تحققها الأطراف المتعاملة وشروط التبادل التجاري، ويعد اعمال مبدأ تضمن النفقات تجسيدا لذلك من خلال تأثيره على حجم الإنتاج، هيكل الأثمان النسبية ومعدل التبادل التجاري، ودراسة هذه العلاقة تثير بعض المسائل الهامة والعديدة التي تتداخل وتتفاعل فيما بينها من أهمها:⁷¹

- طبيعة المشكلة البيئية هل هي محلية أو دولية؛
- حجم نفقات مكافحة وخفض التلوث كنسبة من إجمالي نفقات الإنتاج
- أثر النفقات البيئية على حجم الإنتاج ونوعيته ومستوى الإنتاجية؛
- أثر النفقات البيئية على الهياكل النسبية للأسعار ومعدلات التضخم؛

⁷⁰ أعمال المؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006، ص 45 ص 47

⁷¹ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

- مدى حساسية المعاملات التجارية للتغيرات في الأسعار ؛
- مدى تعويض بعض هذه النفقات بإجراءات تعويضية كالإعانات والحوافز ؛
- حجم الحماية الفعلية أو الاسمية التي كانت تتمتع بها تجارة الدول قبل تطبيق السياسات البيئية؛
- مدى تطبيق الدول الأخرى لسياسات وإجراءات مماثلة؛
- يمكن ان نضيف أهمية التفرقة بين الآثار التي تحدث في الأجل الطويل والأجل القصير ؛
- كما أنه مما لا شك فيه أن الكيفية التي تطبق بها السياسات ومدى تشددها أو تراخيها تلعب دورا هاما في هذا الخصوص.

تضمين النفقات البيئية وحجم الإنتاج⁷²:

أ. **تضمين النفقات ونفقة الفرصة البديلة** : يؤدي إدخال النفقات البيئية في الاعتبار على المستوى الكلي أو الجزئي إلى إعادة تخصيص الموارد التنموية بحيث يتم توجيه جزء منها للأغراض البيئية ويزداد حجم الموارد المخصصة لهذا الغرض كلما ازدادت مستويات التلوث، ومستويات خفضه المنشودة وكذلك كلما ارتفعت نفقات هذا الخفض وإعادة تخصيص الموارد قد تعني سحبا لجزء منها من الاستثمارات الإنتاجية مما يؤدي إلى خفض إمكانات المجتمع لإنتاج السلع والخدمات وهو ما يعرف بنفقة الفرصة الاجتماعية البديلة. هذا التحول في الموارد يؤثر سلبا على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع من خلال خفض الاستهلاك من السلع المحلية. لكن هذا الخفض قد يتم تعويضه عن طريق الاستيراد السلع مماثلة.

ب. **تضمين النفقات ونفقة الإنتاج** : يؤثر تضمين النفقات على حجم الإنتاج وبالتالي التجارة الدولية من خلال تأثيره على نفقة الإنتاج ومن ثم الهياكل النسبية للأسعار. فالمشروعات قد تكون مجبرة على التوافق مع السياسات البيئية ومن ثم عليها السعي لخفض مستويات التلوث أو تحمل النفقات والتكلفة التي يتم تقديرها من قبل السلطات المختلفة . كما أن المشروعات قد تقرر من تلقاء ذاتها إدخال الاعتبارات البيئية في الحساب، تحت تأثير ضغط الرأي العام والمستهلكين. ومع مرور الوقت وتزايد الإدراك بأهمية البيئة صارت الجودة البيئية أحد الأصول الرئيسية للشركات الواجب الحفاظ عليها خاصة في الدول المتقدمة ويلاحظ أن أثر مبدأ تضمين النفقات قد يكون أكثر ظهورا في القطاعات والصناعات الأكثر تلويثا، لقد قدرا الجات في عام 1971 ان النفقات الرأسمالية لإجراءات مكافحة التلوث للهواء والماء في قطاع التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية كانت حوالي 4% من النفقات

72 أعمال المؤتمرات، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-47

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

الكلية إلا أن أعلى نسبة للإنفاق كانت في : الحديد والصلب 9.8% ، الورق والخشب 9.1% 16.8% على التوالي المعادن غير الفلزية 7.3% وبلغت حوالي 1% في معظم الصناعات الأخرى.

ج. **تضمين النفقات والمقدرة التنافسية** : تعد المقدرة التمثيلية الطبيعية البيئية أحد أهم العوامل التي تملأ فرض نوع معين من السياسات البيئية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية أخرى . وتستمر الدول الغنية بيئياً تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع كثيفة التلوث، طالما لم يتم تضمين النفقات البيئية إلى

جانب نفقات عناصر الإنتاج وتصبح كما لو كانت متخصصة في إنتاج هذا النوع من السلع . لكن تضمين النفقات قد يحدث تغييراً في طبيعة التخصص ومن ثم في نمط الإنتاج والتجارة الدولية، خاصة إذا حدث هذا التضمين من جانب واحد.

د. **تضمين النفقات البيئية وشروط التجارة**: تحتل الدول النامية مكانة ذات خصوصية في المشكلة البيئية، لذا فإنه يقل عدد الدول التي تتبنى سياسات واضحة المعالم في هذا الخصوص، كما ينذر وجود الدول التي تشدد في تطبيق مثل هذه

السياسات، خاصة الاقتصادية منها ومن ثم لا توجد تطبيقات كثيرة لمبدأ تضمين النفقات في هذه الدول، لذا لم تضم أسعار صادراتها النفقات البيئية، مثلما فعلت وتعمل الدول المتقدمة، هذا في الوقت الذي تحمل فيه الأخيرة النفقات البيئية على تكاليف الإنتاج.

كما تفرض الدول المتقدمة أعباء مالية على استهلاك السلع والخدمات التي ترى أنها ملوثة للبيئة مثل ضرائب الطاقة كالتي تفرضها دول السويد، فنلندا هولندا . أو الضرائب البيئية ومن أهم تطبيقاتها فرض ضريبة الكربون.

المتقدمة وهنا ينبغي أن نفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ لا تتأثر كثيراً شروط التجارة للدول فيما بينها نظراً للتقارب الكبير في التنظيمات البيئية السائدة فيها ومن ثم فالمسألة لا تدعو أن تكون ميزة تنافسية سعرية محدودة في الأجل القصير .

هذا الوضع غير المتوازن يؤدي إلى التأثير سلبي على الوضع التجاري للدول النامية⁷³:

صادرات الدول النامية : نجد أن فرض ضرائب على استهلاك بعض السلع والخدمات، يؤدي إلى خفض استهلاكها ومن ثم الطلب عليها . وإذا استمر هذا التأثير فإنه قد يدفع الدول النامية المصدرة إلى

⁷³ أعمال المؤتمرات، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

خفض ثمن صادراتها إلى الدول المتقدمة أي أنها تتحمل جزء من تكلفة حماية البيئة في الدول المتقدمة بغية النفاذ إلى أسواقها.

واردات الدول النامية : من خلال تحميلها نفقات التدابير على الواردات من السلع المصنعة بصفة عامة، والسلع من المدخلات الوسيطة والرأسمالية بصفة خاصة، ويلاحظ أن هذه الواردات تمثل معظم واردات الدول النامية من الدول المتقدمة، كما يتميز طلبها عليها بأنه قليل المرونة، ومن ثم يكون رد الفعل لارتفاع أثمانها قليلا مما يؤثر سلبا على التكوين الرأسمالي في الدول المتخلفة، لذا ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها آلية لنقل آثار السياسات البيئية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

المبحث الثاني: دور تحرير التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة

تحتل التجارة أهمية جوهرية في مسار التنمية المستدامة للدول على اختلاف تقدمها، حيث أصبح من الثابت استحالة الاستمرار وبمعزل على أي سياسة اقتصادية أو مستوى تقدم تقني يمكن التحكم فيه إلا بشكل نسبي.

المطلب الأول: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة

تلعب السياسات التجارية الدولية دورا هاما في مجالات التعاون الدولي متعدد الأطراف، وهو ما يحدث أثارا هامة في مجال البيئة ، حيث تحمل تلك السياسات التجارية بين طياتها مشكلات البيئة عبر الحدود الدولية. ويعد موضوع آثار أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة المحلية والعالمية هو من الموضوعات الهامة والمعاصرة والتي شغلت الفكر الاقتصادي الدولي بطريقة متسعة في الآونة الأخيرة وهكذا فإذا كان الفكر الاقتصادي قد اهتم منذ منتصف الثمانينات بما أثاره أنصار حرية التجارة" حول اثر التنظيمات البيئية على حرية التجارة ، فانه على الجانب الآخر وبالتحديد منذ بداية التسعينات، فان الفكر الاقتصادي قد انشغل بدرجة كبيرة بما أنا ره أنصار البيئة حول اثر أنظمة تحرير التجارة الدولية على البيئة والتنمية المستدامة.

وهناك أسباب عديدة أدت إلى جذب الاهتمام حول هذا الموضوع الخاص بأثر أنظمة تحرير التجارة على البيئة ويمكن ردها إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

أولاً: فالسبب الأول يرجع إلى أن الاقتصاديات الوطنية أصبحت مندمجة أكثر وبطريقة متزايدة في الاقتصاد العالمي ، وهي ما تعرف بظاهرة العولمة وما ترتب على هذه الظاهرة من زيادة حجم الاستثمارات والتجارة الخارجية ، ومن ثم زيادة حجم الآثار التي تحدثها التجارة الخارجية على البيئة.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

وثانيا : فان زيادة التهديدات التي قد تحدثها المشكلات البيئية على المستوى العالمي بدأت تلقي جانبا كبير من الاهتمام.

ثالثا : فان مفهوم التنمية المستدامة والذي أصبح شائعا منذ بداية التسعينات قد وسع نطاق الاهتمام بالبيئة من مجرد فاقد التلوث إلى المحافظة على الموارد الطبيعية.

وبين ما يمثل تعظيم الربح وزيادة المقدر التنافسية الباعث الرئيسي لأنصار تحرير التجارة، فان أنصار حماية البيئة - على العكس من ذلك - ينظرون إلى الربح والمقدرة التنافسية الدولية نظرة مختلفة بعض الشيء. وهكذا فمحور الاهتمام بالنسبة لهم لا يركز على نقصان الأرباح والذي سوف يحدث بسبب التنظيمات البيئية الأكثر صرامة، ولكن ينصب محور اهتمامهم على ما يمكن أن تؤدي إليه المنافسة بين الدول ذات المعايير البيئية المتفاوتة ، لاسيما التجارة مع الدول التي لديها إهمال في الرقابة البيئية أو الدول ذات المعايير البيئية المنخفضة ، وما يمكن أن تسفر عنه من تخفيض المعايير البيئية في الدول ذات المستويات البيئية الأعلى أكثر من هذا فان أنصار حماية البيئة يجادلوا بان التجارة مع مناطق مأوى التلوث سوف تنتج في صورة تلوث عالمي كبير.

وسوف نركز اهتمامنا ضمن هذا الجزء على دراسة ومراجعة بعض وجهات النظر المختلفة التي تم التعبير عنها فيما يختص بالآثار المترتبة على الأخذ بأنظمة الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتحرير التجارة على البيئة.

فمن المعروف أن الدول ذات العوائق التعريفية المنخفضة الاستثمارات الأجنبية، توصف عادة بأنها اقتصاديات متحررة أو متفتحة على العالم وعلى العكس من ذلك فالدول التي تفرض عوائق تعريفية كبيرة وقيود على الاستثمارات الأجنبية توصف بأنها اقتصاديات مغلقة. وقد ثار جدل في الفكر الاقتصادي بأن الدول التي تأخذ بأنظمة التحرر الاقتصادي تكون أكثر استقبالا للتكنولوجيا النظيفة من تلك التي تتميز بالانغلاق الاقتصادي . وربما يرجع ذلك إلى أن صادرات المجموعة الأولى من الدول المتحررة اقتصاديا) يتعين عليها أن تقي بحاجة المتطلبات البيئية المتشددة في الخارج أكثر من هذا، فالسلع الرأسمالية، كالآلات والتجهيزات الإنتاجية والماكينات وغيرها، والتي تقوم الدول النامية الأكثر انفتاحا على العالم باستيرادها من الدول الصناعية المتقدمة، فهذه السلع سوف تجسد - على الأرجح أحدث فنون الإنتاج في مجال التكنولوجيا النظيفة.

وتتعلق الآثار البيئية للانفتاح والتحرر الاقتصادي بمسألة إعادة التوطن الصناعي. وهكذا فقد وجدت إحدى الدراسات التي تمت في هذا المجال أن كثافة التلوث في الاقتصاديات النامية المنغلقة نسبيا تزايدت بمعدلات أعلى من تلك التي حدثت في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا.

وفي عام 1992 قرر كل من Wheeler و Birdsall نتائج مماثلة من خلال دراسة لهم قاموا بها عن بعض دول أمريكا اللاتينية . حيث أوضحوا في دراستهم أن الصناعات كثيفة التلوث تميل إلى التحرك دائما نحو الدول

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

الأقل انفتاحا، كما هي الحال في دول أمريكا اللاتينية. وحسب دراسة هذين الكاتبين، فإن مأوى التلوث تركز معظمه في الاقتصاديات الحمائية، بينما كان الانفتاح والتحرر الاقتصادي مرادفا للصناعات النظيفة. وقد أعتبر كل من Birdsall و Wheeler أن الشيلي على سبيل المثال نموذج على الدول المفتوحة للتجارة الدولية وإحدى الدول التي لديها رقابة محدودة على المنتجات الصناعية. وأن ضعف التنظيمات البيئية على هذا النحو كان من الممكن أن يجعل من شيلي بمثابة مأوى أو ميلاد للصناعات الملوثة للبيئة، ولكن ذلك لم يحدث. ويؤدي هذا إلى الاستنتاج بأن الانفتاح في شيلي ربما يكون قد ساهم في إحداث عكس أثر التنظيمات البيئية على مأوى التلوث⁷⁴.

ويثور التساؤل في هذا المجال حول الآثار التي تحدث للبيئة في حالة قيام الاقتصاديات الحمائية بتحرير أنظمتها الاقتصادية والتجارية عن طريق تخفيض مستوى التعريفات الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على الاستثمار والتجارة الخارجية. وللإجابة على هذا التساؤل تذهب إحدى وجهات النظر، وهي المفضلة بواسطة أنصار حرية التجارة إلى أن المزيد من أنظمة التجارة الحرة سوف يشجع النمو الاقتصادي والذي سوف يؤدي بدوره إلى خلق موارد إضافية جديدة والتي تكون متاحة من أجل حماية إضافية للبيئة، وهكذا فإن زيادة الدخول والتي سوف تترتب على تحرير التجارة، سوف تؤدي إلى خلق طلب أكبر على حماية وتحسين البيئة، طبقا لأنصار هذا الرأي.

ويختلف أنصار حماية البيئة مع ذلك، مع وجهة النظر السابقة والتي تتلخص في أن الأخذ بأنظمة تحرير التجارة سوف يحدث أثرا إيجابية على البيئة. وفي ضوء الاعتراضات التي تثور بواسطة أنصار البيئة على الأخذ بأنظمة تحرير التجارة، فيمكننا أن نعرض لوجهة نظرهم في هذا المجال وذلك على النحو التالي :

أولا: من المهم، طبقا لأنصار حماية البيئة التحقق من أن الوفورات الخارجية البيئية أو الخسارة الناتجة من الإخفاق في حساب قيمة عن الموارد البيئية التي تدخل في العملية الإنتاجية (تظهر في الاقتصاديات كقاعدة بدلا من أن تكون استثناء. فالتوسع الاقتصادي المصاحب لتحرير التجارة سوف يؤدي إلى إحداث زيادة متناسبة في أهمية هذه الوفورات البيئية. وهذا يعني ضمنا أننا سوف نكون في حاجة إلى موارد إضافية للمحافظة على المستوى الأولى للجودة البيئية، ولكي نقوم بتحسينها. ومن الشروط الضرورية للتجارة، مع أنه غير كافي، هو أن يتم إدماج هذه الوفورات البيئية في أثمان المنتجات والخدمات محل التجارة الخارجية⁷⁵.

Birdsall et D. Wheeler, Politique commerciale et pollution industrielle en Amérique latine, Discussion de la Banque mondiale ⁷⁴

Popers, n° 159, Washington 1992

⁷⁵ صفوت عبد السلام، مرجع مريق ذكره، ص 38.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

ويمكن الرد على أنصار حماية البيئة بأنه في ظل وجود الوفورات البيئية ، فإن الانحدار البيئي قد يزيد مع النمو الاقتصادي حتى في حالة اقتصاد مغلق ، ومن ثم فإن التجارة الخارجية يجب أن ينظر إليها على أنها عامل مساعدا بدلا من أن تكون هي السبب الرئيسي في هذا الانحدار ومع ذلك فإنها ساهمت التجارة مباشرة في ظهور أو إحداث الآثار الخارجية البيئية ، فهذه الحجة لا يمكن قبولها وهذه في الواقع هي الحالة مع الانحدار البيئي المتعلق بوفورات النقل . فمن الشروط الأساسية للتجارة هو النقل والذي يستلزم عادة وقود من النباتات والأشجار ، ومع ذلك فالنفقات البيئية للطاقة المستخدمة في النقل والتجارة تكون في الأغلب الأعم غير مندمجة في أثمان المنتجات محل التجارة الخارجية . وهكذا فالتلف البيئي الذي يحدث نتيجة للنقل المتزايد هو ذلك ليس مضخم بواسطة التجارة ، ولكنه يرجع مباشرة إلى التوسع التجاري على اثر الأخذ بأنظمة تحرير التجارة.

وخلاصة ما تقدم هو أن حجم التجارة الدولية سوف ينخفض بدرجة كبيرة على الأرجح إذا ما تم إدماج الوفورات البيئية الخارجية - مثل وفورات النقل ضمن نفقات الإنتاج على نحو دقيق.

ثانيا : إذا كان الضرر البيئي الذي حدث بسبب النمو الاقتصادي لا يمكن علاجه مثل فقد نوع معين من الكائنات الحية أو النباتات أو الأشجار .) فمن الواضح عندئذ أن العلاقة أو الدالة الموجبة بين نمو التجارة وتحسن البيئة سوف تنهار .

ثالثا : ان الطريق التي يتم بواسطتها توزيع الموارد الاقتصادية في الاقتصاديات النامية لا تؤدي إلى المحافظة على جودة البيئة، ومن ثم فإنه لا يكفي القول بان تحرير التجارة سوف يؤدي إلى خلق موارد إضافية يمكن أن يتم عن طريقها الإنفاق على تحسين وحماية البيئة.

وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار التي سوف تحدث للبيئة على أثر الأخذ بأنظمة تحريرالتجارة، غير انه مما لا شك فيه فان إزالة تشوهات الأسعار التي تصاحب عادة أنماط تقييد حرية التجارة، سوف يؤدي إلى أحداث تغيرات ايجابية في مستوى الإنتاج العالمي لسلع مختلفة، وأيضا سوف يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستهلاك والإنتاج على نحو أكثر كفاءة وفعالية، أما بالنسبة للآثار التي سوف يحدثها هذا التحرير على البيئة، فهي تتوقف على عوامل أخرى عديدة، والتي من بينها طبيعة السلع التي يشملها التحرير، السياسات البيئية المتبعة بواسطة الدولة التي قامت بتحرير تجارتها، وموقع الدولة في نطاق تقسيم العمل الدولي والتخصص الدولي في الإنتاج، والدرجة التي بلغتها الدولة في النمو الاقتصادي والتقدم⁷⁶.

⁷⁶ بوخذنة أمانة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

فبالنسبة ل طبيعة السلع التي يشملها التحرير ، فانه في عام 1992 قام كل من Anderson و lepez بتحليل اثر التجارة على البيئة من خلال دراسة قام بها على سلعتي الفحم والغذاء فقد أوضح Anderson أن تحرير التجارة في هذه السلع سوف يولد مكاسب كبيرة من الدخل عالميا، وربما يؤدي إلى تخفيض الأضرار البيئية لاسيما بالنسبة للفحم الذي يزود ثلث احتياجات العالم تقريبا من الطاقة، كما أنه يعد المساهم الرئيسي في التدفئة العالمية وأنه في الكثير من الدول الصناعية تعد مناجم الفحم من الأنشطة التي تحقق موارد مالية كبيرة، كما أن استيراد الفحم يخضع لقيود كبيرة ،و يعني هذا أن الدول الصناعية تستورد فحم أقل مما يمكن أن يحدث في حالة تحرير التجارة في هذه السلعة . وفي حالة تحرير التجارة في الفحم وإزالة تشوهات الأسعار في هذه السلعة فسوف يزيد استيراد الفحم بواسطة الدول الصناعية ويؤدي ذلك إلى زيادة السعر العالمي لهذه السلعة ، و هذا بدوره ربما يقلل من الطلب على هذا المصدر من مصادر الطاقة في الدول المستوردة للطاقة . و لذلك فان البيئة ربما تستفيد من جراء انخفاض التلوث الناتج من الطاقة المعتمدة على الفحم وذلك كنتيجة لإحلال مصادر أخرى للطاقة أقل أضرارا بالبيئة⁷⁷.

وفي حالة السلع الغذائية فهناك انحرافات في الأسعار أيضا وقد أوضح Anderson أنه في حالة تحرير التجارة في هذه السلع فإن أسعار الغذاء العالمي سوف ترتفع بما نسبته 25 بالمائة تقريبا، وان هذا سوف يتجسد في مكاسب صافية تقدر بنحو 17 بليون دولار أمريكي سنويا في الدول النامية وبنحو 47 بليون دولار أمريكي سنويا في الدول الصناعية المتقدمة . وان الأثر الرئيسي على البيئة سوف يتحقق من خلال إعادة توطين الإنتاج بالنسبة لبعض السلع الغذائية من الدول الصناعية إلى الدول النامية.

فقد لاحظ Anderson أن هذا سوف يكون مفيدا بالنسبة للبيئة بالنظر إلى أن الدول النامية تستخدم في إنتاجها الزراعي كميات اقل بكثير من المبيدات الحشرية والمخصبات الكيميائية مقارنة بالدول المتقدمة وكذلك فان الزيادة التي سوف تتحقق في الدخول في المناطق الريفية في الدول النامية على اثر تحرير .

التجارة، سوف تؤدي إلى إحلال الوقود النظيف محل الأخشاب، مما يقلل من الضغط على التصحر ويساهم بالتالي في تحسين الظروف البيئية⁷⁸.

وقد اعتمد Lopez على نتائج دراسات حالات عديدة للتأكيد على الآلية التي تربط بين الفقر الريفي والانحدار البيئي ، وهكذا فالزيادة الكبيرة التي سوف تحدث في الأسعار العالمية للسلع في نطاق السياسات المتوجهة إلى

Anderson, K : Effets sur l'environnement et le bien-être de la libéralisation du commerce mondial, University of Michigan Press, 1992, pp. 12-16 * 77

78 "المرجع نفسه ص16"

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

الخارج سوف تزيد من ربحية الموارد الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية المختلفة . وهو ما يؤدي إلى أحداث زيادة كبيرة في القابلية للتجارة في القطاع الريفي ، ومن ثم زيادة الدخل التي يتم تحقيقها في هذا القطاع وتخفيف حدة الفقر فيه مما يسهم في كسر الحلقة المفرغة التي تربط ما بين الفقر والانحدار البيئي في هذا القطاع .

وقد ذهب إلى أن الأسعار المحلية في الاقتصاديات النامية عادة ما تكون متحيزة ضد قطاع الصادرات المعتمد على الموارد القابلة للتجارة، حيث يخضع هذا القطاع بدرجة كبيرة للضرائب، بينما قطاع الصناعات البديلة عن الواردات يتم حمايته . وان تحرير التجارة لذلك سوف يزيد من ربحية قطاع الصادرات المعتمد على الموارد القابلة للتجارة، وان هذا بدوره سوف يجذب المزيد من العمل ورأس المال إلى هذا القطاع مما يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو أكثر كفاءة وفعالية ولكن في حالة غياب سياسات بيئية واعية ومتكاملة. فمن المحتمل بدرجة كبيرة أن تنطلق

دورة "الفقر والبيئة" عقب تحرير التجارة. ومع ذلك فإذا ما أجبرت الشركات والمشروعات الاستثمارية على دفع نفقة الظل بالكامل عن الموارد الطبيعية التي تستخدمها فان التحرير عندئذ سوف يحدث اثارا نافعة بالنسبة للبيئة. كما أوضح Lopez أيضا أن الآثار البيئية لتحرير التجارة سوف تتفاوت فيما بين الدول المختلفة، فهو يرى أن التحرير يعد بمثابة وسيلة لجذب رأس المال الأجنبي إلى القطاعات الحركية كثيفة رأس المال وان الدول النامية سوف تتنافس فيما بينهم بتقديم الحوافز والمزايا التي تزيد من ربحية الاستثمار لديها وانه ربما يكون تقليل القيود البيئية واحدا من تلك الحوافز . وهو ما يوضح الدور الهام الذي سوف تلعبه السياسات البيئية في تحديد طبيعة الآثار التي سوف يحدثها تحرير التجارة الخارجية على البيئة، ويرجع الطبيعة السياسات البيئية المتبعة في الدول المتخلفة .

وأخيرا فقد اعتمد Lopez على الأرجح بالنسبة للدول الفقيرة أنها سوف تحصل على نصيب من الصناعات المتأخرة والتي تتضمن احتمالات ضئيلة لتعزيز النمو الاقتصادي في المستقبل في تلك الدول، وان هذا ربما يؤدي إلى زيادة توزيع الدخل سوءا وفقر أكبر ، وتحطيم للموارد البيئية والطبيعية

أما بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسطة ، على الجانب الآخر، والتي تتميز بمستويات ملائمة من رأس المال البشري والصناعي فيها فيمكنها أن تنجح في جذب الصناعات الحركية كثيفة رأس المال للاستثمار فيها وان تستخدم مواردها البيئية لتعزيز نموها الاقتصادي⁷⁹.

⁷⁹ Lopez، المرجع السابق، ص 1145.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

وخلص ما تقدم هو انه بالرغم من صعوبة التنبؤ بالآثار التي سوف تحدث للبيئة على اثر الأخذ بأنظمة تحرير التجارة . غير انه مما لا شك فيه فان للتحرير اثار ايجابية هامة ومفيدة بالنسبة للبيئة، وهي تتوقف على عوامل عديدة من أهمها طبيعة السلع التي يشملها التحرير، والسياسات البيئية المتبعة بواسطة الدولة التي قامت بتحرير تجارتها وموقع وأهمية الدولة التي قامت بالتحرير في نطاق تقسيم العمل الدولي والتخصيص الدولي في الإنتاج ، هذا فضلا عن الآثار الايجابية الأخرى غير المباشرة التي يحدثها التحرير على البيئة والتي تنجم من إزالة تشوهات الأسعار التي تصاحب عادة أنماط تقييد حرية التجارة، مما يؤدي إليه ذلك من إحداث تغييرات ايجابية في مستوى الإنتاج العالمي لسلع مختلفة ، وأيضاً يؤدي التحرير إلى إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستهلاك والإنتاج على نحو أكثر كفاءة وفعالية وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل المحقق وتوليد دخول إضافية يمكن استخدامها في حماية البيئة والمحافظة عليها .

كما أن التحرير يعد بمثابة وسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطاعات الحركية كثيفة راس المال مما يسهم في تنشيط هذه القطاعات. وبالتالي زيادة الصادرات والدخول المحققة، ورفع مستوى المعيشة ومن ثم المحافظة على البيئة والاهتمام بها.

ونخلص مما تقدم إلى أن لتحرير التجارة اثار ايجابية هامة على البيئة بشرط إتباع السياسة البيئية الملائمة والضرورية لحماية البيئة، مع ضرورة التنسيق بين السياسات البيئية والتجارية لمختلف الدول في هذا المجال.

المطلب الثاني: أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الدول النامية

لقد أصبح لتحرير التجارة الخارجية أثر كبير على البيئة والتنمية المستدامة، وذلك لسببين رئيسيين :

التغيرات المناخية من جهة والتهديد بنضوب الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد من جهة أخرى، وهو ما يضع كل من الدول المتقدمة والنامية في مواجهة قضية البيئة والسعي إلى معالجتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتبدأ هذه المعالجة من خلال فرض مقاييس ومعايير على المنتجات المتداولة في التجارة العالمية تتلاءم مع حل أو تخفيف في مشكلة البيئة.

اذن المطلوب من الدول على المستويين التوفيق بين تحرير التجارة وبين الأهداف البيئية التي قد إذن المطلوب من الدول تضع قيوداً على المبادلات التجارية.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

وفي هذا الصدد تتباين مواقف الدول المتقدمة والدول النامية من حيث أن الأولى تركز على موضوع العلاقة بين السياسات التجارية والبيئية ومدى تطابق الإنتاج والصادرات مع المواصفات والمعايير البيئية⁸⁰. بينما تتخوف الثانية من الآثار السلبية للعمل بالمعايير البيئية على القدرات التنافسية لقطاعاتها التصديرية، وأيضاً من إمكانية تحول تلك المواصفات إلى إجراءات حمائية تعوق نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

ويمكن التوقف في هذا المستوى عند النقاط التالية⁸¹:

أولاً: إمكانية تطبيق المعايير البيئية في الدول النامي :

من ناحية التجارة الدولية النامية لم تتوصل إلى إمكانيات كاملة تطبق من خلالها معايير التجارة الخارجية التي تضمنتها جولة الأوروغواي والدليل على ذلك أنه هناك إلى حد الآن دول لم تنجح في الانضمام إلى الـ OMC.

ثانياً : المعايير البيئية في التجارة الدولية تستهدف الجهاز الإنتاجي :

بالرغم من كون تطبيق المعايير البيئية على التجارة الخارجية يأتي في مصلحة الإنسان بالدرجة الأولى من ناحية حماية حياته والحفاظ على نوعيتها إلا أن تضمين تلك المعايير ينصب مباشرة على المنتجات أي بعبارة أوضح على الطريقة الإنتاجية ، ففي حالة ما إذا طبقت الدول المقدمة معايير بيئية بمقاييسها الوطنية بما يتوافق ودرجة تقدمها ، فإن الدول الأقل تقدماً قد لا تكون قادرة على الالتزام بالخصائص والمواصفات من خلال هياكلها الإنتاجية.

ثالثاً : قدرة النفاذ إلى الأسواق العالمية:

تعتمد معظم الدول النامية في تعاملها في الأسواق العالمية على ميزتها النسبية أو بعض القدرة التنافسية في النفاذ إلى الأسواق العالمية ، إلا أن هذه القدرات قد تقلل من أهميتها المعايير البيئية ذات المستويات العالية المطبقة من طرف الدول المتقدمة التي قد تشمل مقاييس صحية إلزامية ، معايير أداء صديقة للبيئة، توفير المعلومات عن المنتج المعتمد على تحليل دورة حياة المنتج التكنولوجيات الداخلة في عملية الإنتاج وغيرها.

رابعاً : تطور البعد الخارجي للتنمية

⁸⁰ عبد الأمير السعد، التمهيد للراهن للتجارة والبيئة، الملتقى الوطني حول أفاق التنمية المستدامة والتأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة قلمة، 10-11 ماي 2010

⁸¹ المرجع نفسه.

الفصل الثالث: تأثير تحرير التجارة الخارجية على تحقيق التنمية المستدامة

قريبا منذ أن اتخذت الدول النامية وضعية الدول الأقل تقدما مقارنة بالمتقدمة ، نجد دائما مضطرة إلى الاستجابة إلى سياسات هذه الأخيرة أي الأخذ دائما بعين الاعتبار التوافق مع اهتمامات الدول المتقدمة وبالتالي الأولويات الوطنية التي تظهر مع التطورات لا تكون بالضرورة وفقا لمصلحة الدول النامية بقدر ما تكون انعكاسا لمتطلبات الأسواق الخارجية وهذه الإشكالية قد تتقاطع مع المشروع الوطني للتنمية.

خامسا : ارتفاع تكاليف الإنتاج والأمن الغذائي في الدول النامية:

يتضمن التسعير البيئي إدخال التكاليف المباشرة وغير المباشرة فإذا ما تم اعتمادها كمبادئ في التجارة الدولية سينتج عنها توقف عدد كبير من الدول عن إنتاج عدد مهم.

خلاصة الفصل

لعبت التجارة ومازالت على مر العصور دورا كبيرا في تحفيز التنمية الاقتصادية وتنشيط التجارة الخارجية، ويرجع ذلك إلى الثورة التكنولوجية الحديثة وإسهاماتها في زيادة الفائض الإنتاجي، بهدف استمرار المبادلات التجارية الدولية والقضاء على كل أنواع العراقيل والصعوبات التي تواجه التجارة الخارجية تم إنشاء (الغات) لتكون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الدعائم الأساسية للاقتصاد العالمي، وقد رئي آنذاك أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية ومنع تكرار الكساد الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج والاستهلاك والعمالة والاستثمار . د

وفي الاتجاه الآخر كانت المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة قد شعرت بالخطر البيئي الذي بدأ يهدد الحياة البشرية والكائنات الحية بما فيها النبات، من جراء التلوث الناتج من المخلفات الصناعية والزراعية، والاستغلال المكثف للموارد الطبيعية المتاحة . فظهر في الأفق مفهوم جديد للتنمية الاقتصادية أكثر شمولية وإنصاف من المفهوم التقليدي لها. وإذ أصبحت التنمية الاقتصادية تعني الحد من الاستغلال المجحف للرأس المال الطبيعي والحفاظ على البيئة وعلى صحة وسلامة الإنسان في الحاضر والمستقبل، ومع استمرار الضغط الدولي عن طريق التنظيمات والتجمعات غير الحكومية على ضرورة الحفاظ على كوكب الأرض، والحد من الإسراف في استغلال الموارد الطبيعية بحجة تنشيط التجارة الخارجية، بدأت المؤتمرات والقمة الدولية الخاصة بالبيئة تتعقد هنا وهناك من أجل وضع أسس وقواعد تشريعية تهتم بموضوع الاستدامة لكوكب الأرض من أجل مستقبل مشترك.

خاتمة

خاتمة

يعتبر التجارة الخارجية هي الوسيلة لزيادة عجلة التنمية الاقتصادية والتضخم والرفع من مستوى المعيشة. التنمية الاقتصادية، وأهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري والتنمية بشكل عام، والسبب هو ترابط هذا القطاع بالقطاعات الاقتصادية المختلفة وذخائر القطاعات الاقتصادية المساهمة الأكبر في هيكل الناتج المحلي مثل قطاع المحروقات.

بينما ننظر إلى اتجاهات التبادل الدولي في الآونة الأخيرة، نجد أن الجزائر تسعى جاهدة لتحسين قوتها ومركزها في ميدان التبادل الدولي خاصة مع ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، إن التنوع في بنية الاقتصاد يعني اقتصاد تصدير صامد أمام أي خلل في الزوج سير التبادل الدولي يعود حافزاً لنمو الاقتصاد الذي يستند على تصدير، إذا كان مصدرًا يمكننا من تحصيل عملة صعبة.

إن الجزائر كنموذج من العالم الثالث ومن أجل التكامل في العالم تسعى إلى تعزيز موقعها في التجارة الخارجية في نظام تجاري دولي يدعو إلى تحرير التجارة، لذلك عملت جاهدة على ترشيد وتأهيل منتجاتها التصديرية من أجل منافسة المنتجات العالمية.

اختبار الفرضيات :

يمكن اختبار الفرضيات السابقة وذلك من خلال تحليل ودراسة مختلف جوانب الموضوع تم لصقه الى :

- شهد الميزان التجاري الجزائري تذبذبًا حيث سجل فائضًا في الميزان التجاري من سنة 2000 إلى سنة 2014، واستمر في الفترة المتبقية من العجز والسبب في ذلك. نتيجة طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشبه كلي على قطاع المحروقات في هيكل صادراته، فإن ارتفاع أسعار النفط نلاحظ تحسنًا في الميزان التجاري والعكس صحيح، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تذبذبًا واضحًا في معدلاته. نتيجة تقلبات أسعار النفط، إلا أنه شهد تراجعًا محسوسًا. نتيجة الإجراءات المطبقة على التجارة الخارجية بسبب أزمة كورونا، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

النتائج:

- على الرغم من الإصلاحات التي عرفت الاقتصاد الجزائري بشكل عام والتطور الذي شهده قطاع التجارة الخارجية وخاصة من بداية الألفية الثالثة، إلا أنه لا يزال قطاع المحروقات هو المحرك الرئيسي

للتجارة الخارجية، حيث أن انخفاض أسعار البترول سنة 2014 أثر بشكل كبير على الميزان التجاري وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

- قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات والبرامج التنموية وذلك من أجل زيادة معدلات التجارة الخارجية، وعلى الرغم من الزيادة حجمها ونموها إلا أن نسبتها من التجارة الخارجية بقيت ضعيفة.
- تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر رهين أسعار البترول.

التوصيات:

يمكن أن نذكر بعض التوصيات المهمة:

- 1- رقمنة قطاع التجارة الخارجية.
 - 2- العمل على تشجيع الصادرات من خلال العمل على تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع إعطاء عناية أكبر للقطاع الخاص من طرف الدولة لتفعيل دوره في العمل التصديري.
 - 3- العمل على إحلال الواردات من خلال وضع آلية مناسبة من أجل دعم وتنمية الإنتاج المحلي.
 - 4- دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة التي تهدف إلى تصدير منتجاتها.
 - 5- تحسين البيئة الاستثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات من خلال رفع كافة القيود الإدارية والبيروقراطية.
- على الجزائر أن تسعى للانضمام إلى مختلف التكتلات الاقتصادية كمنطقة التجارة الحرة الإفريقية للحصول على مكاسب لتحقيق التنمية.
- 7- إصلاح المنظومة المصرفية والمنظومة الجبائية من خلال رقمتها

قائمة المصادر و المراجع

1. أحمد جابر بدران التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دون دار النشر ، الجيزة، مصر، 2014.
2. أعمال المؤتمرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.
3. أكاديمي في العلوم التجارية تخصص مالي وتجاري دولي، جامعة مسيلة 2018/2019.
4. برقي حسين وآخرون، فعاليات السياسة النقدية المالية في أداء التسويق المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد الثالث / جانفي 2015 مخبر التنمية المستدامة الجزائر.
5. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط1، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
6. تقرير اجتماع الخبراء، حول أولويات التجارة والبيئة في المنظمة العربية، جرائد حياة القاهرة، 2007، ص 21.
7. حسام على داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002
8. خالد زهدي خواجه، وظائف ومؤشرات إحصاءات التجارة الخارجية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية 2008-10-11.
9. خالد عيادة نزال عليومات، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2015.
10. خبايا عبد الله، تطوير نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، المسيلة، الجزائر، 2014.
11. د خالد احمد على محمود، تجارة الدولية بين الحماية والتحرير والنظرية الحديثة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2019.
12. رائد فاضل جويد النظرية الحديثة في التجارة الخارجية مجلة الدراسات التاريخية والحضرية مجلة علمية محكمة مجلد 5 العدد 17، 2013
13. سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي، الجزء الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2005.
14. ساني خليل الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
15. سيرى السامري البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر، عمان، 2006.

16. شوقي أحمد، دنيا، التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي)، جامعة الأزهر، القاهرة، 2002.
17. شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمية المنظمة العالمية لتجارة)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران 2011/2012، ص 32
18. صلاح الدين حسن بيه التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2014.
19. عابد عبد الكريم عريسي، دور الدولة في الاقتصاد نظرة تحليلية تاريخية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكى بلقايد تلمسان الجزائر 2011.
20. عبد الأمير السعد، التمهيد للراهن للتجارة والبيئة، الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة والتأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة قالم، 10-11 ماي 2010
21. عبد الحميد قدي، مدخل للسياسات الاقتصادية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
22. عبد السلام أديب أبعاد التنمية المستدامة، ورقة الكترونية موجودة على الموقع: 18/4/2018 تم الاطلاع عليه يوم 30% PHP Showthread. www.nodardon.com/
23. عطا الله الزبون تجارة خارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2015 .
24. علي حاتم القرشي، اقتصاديات التنمية، مطبعة حوض الفرات النجف الأشرف، ط1، بغداد العراق 2017.
25. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
26. فليح حسن خلف الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007.
27. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، صبور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2017.
28. فيصل لوصيف، أثر السياسات التجارية الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970 2012 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ، دفعة 2013/2014.
29. كريالي حمداني محمد استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية العدد 45، 2010، كلية العلوم الاقتصادية، وهران، الجزائر.

30. كمال شدن، سبل ترقية التجارة الخارجية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2010-2018) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر
31. مجدي محمود شهاب سوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.
32. محمد احسن علاوي كريم بروسة، أثر السياسة النقدية المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 9، 9 ديسمبر 2015، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي الجزائر.
33. محمد أحمد السريقي التجارة الخارجية دار الجامعية مصر 2009.
34. محمد بلوافي، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية العدد 2 جوان 2012، المركز الجامعي تامنغست الجزائر .
35. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، عبد الرؤوف رهبان، الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها، مجلة جامعة دمشق العدد 3-4، 2013، من 518.
36. محمد سيد عابد، التجارة الدولية مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999.
37. محمد صالح تركي القرشي، علم الاقتصاد التنموية، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
38. محمد صفوت قابل نظريات وسياسات التجارة الدولية، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، 2010.
39. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر 2016.
40. محمد موسى حر عريقات، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
41. محمود الوادي وآخرون، الأسس في علم الاقتصاد، دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
42. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد غرام المالية العامة والنظام المالي، دار النسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
43. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2007.
44. مدحت قرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
45. مريم طبني، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2017.

46. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2008.
47. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر،
48. نعيمة زريمي التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص المالية الدولية، جامعة تلمسان 2010/2011.
49. نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012 .
50. وسيلة السبي، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2019.
51. وليد عابي حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف 2018-2019.
52. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر 2010.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

1. Birdsall et D. Wheeler, Politique commerciale et pollution industrielle en Amérique latine, Discussion de la Banque mondiale Popers, n° 159, Washington 1992
2. Anderson, K : Effets sur l'environnement et le bien-être de la libéralisation du commerce mondial, University of Michigan Press, 1992, pp. 12-16